



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

التخصص: المحاسبة و التدقيق

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر

بغنوان:

دور المدقق المالي في تحسين أداء المؤسسة
دراسة ميدانية المديرية الولائية للبريد والمواصلات السلوكية
واللاسلكية - مستغانم -

تحت إشراف:

أ. د. بن زازة منصورية

إعداد الطالبة:

صباحي شيماء

الصفة	الاسم واللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	بن نعمة سليمة	أستاذة محاضرة	جامعة مستغانم
مقررا	أ. د. بن زازة منصورية	أستاذة محاضرة	جامعة مستغانم
مناقشا	بارد سيد علي	أستاذ محاضر	جامعة مستغانم

السنة الجامعية: 2024-2025

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر وتقدير

أتقدم بخالص الشكر والتقدير لكل من ساندني وقدم لي الدعم خلال فترة إنجاز هذا

العمل. أشكر أسرتي الكريمة على صبرها وتشجيعها المستمر، وأعرب عن

امتناني العميق للأستاذة بن زازة منصورية على توجيهاته القيمة وملاحظاتها

البناءة التي كان لها بالغ الأثر في إخراج هذا العمل على النحو المطلوب. كما لا

يفوتني أن أشكر كل من ساهم بأي شكل من الأشكال في إنجاز هذا المشروع،

فلكم مني كل الاحترام والتقدير.

إهداء

إلى من كانت دعواتها تسبق خطاي، وكانت ابتسامتها وقود عزيمتي...

إلى أُمي الغالية، نبض قلبي وسندي الأول.

وإلى من علّمني أن الحياة لا تعطي دون تعب، وكان القدوة والمُلهم...

إلى أبي العزيز، صاحب الفضل بعد الله في هذا الإنجاز.

إلى إخوتي وأخواتي، من شاركوني لحظات التعب والفرح،

إلى أصدقائي الأوفياء، وزملائي في هذا المشوار،

إلى كل من مدّ لي يد العون وصدق في دعمه،

أهدي ثمرة جهدي ونجاحي في هذا اليوم المميز... يوم تخرجي.



ملخص الدراسة:

تهدف هذه المذكرة إلى دراسة الدور الحيوي للمدقق المالي في تحسين أداء المؤسسة من خلال تحليل الأساليب والإجراءات الرقابية المتبعة في العمليات المالية. تبدأ الدراسة بتوضيح المفاهيم الأساسية للمدقق المالي وأهميته في تعزيز الشفافية والمساءلة داخل المؤسسة.

ثم يتم استعراض الأدوات والتقنيات المستخدمة في عملية التدقيق، مع تسليط الضوء على كيفية اكتشاف الأخطاء والتجاوزات المالية والمساعدة في اتخاذ قرارات استراتيجية تدعم تحسين الأداء العام.

كما تتناول الدراسة العلاقة بين جودة التدقيق المالي ونظام الحوكمة داخل المؤسسة، حيث يُعتبر التدقيق أحد الأعمدة الرئيسية لضمان استدامة الأداء والتنافسية في السوق. وقد اعتمد البحث على منهجية تحليلية وصفية، جمعت بين الدراسة النظرية والميدانية لتقديم رؤية شاملة حول مساهمة المدقق المالي في تعزيز فعالية العمليات المالية وتحقيق الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة.

الكلمات المفتاحية: المدقق المالي , الأداء المؤسسي , الرقابة المالية , الحوكمة , التحسين المؤسسي

This memorandum aims to study the vital role of the financial auditor in improving an organization's performance through the analysis of the methods and control procedures applied in financial operations.

The study begins by clarifying the basic concepts of the financial auditor and their importance in enhancing transparency and accountability within the organization. It then reviews the tools and techniques used in the auditing process, highlighting how errors and financial irregularities are detected, and assisting in strategic decision-making that supports overall performance improvement. The study also addresses the relationship between the quality of financial auditing and the governance system within the organization, where auditing is considered one of the main pillars to ensure sustainable performance and competitiveness in the market. The research relied on an analytical and descriptive methodology, combining both theoretical and field studies to provide a comprehensive view of the financial auditor's contribution to enhancing the effectiveness of financial operations and achieving the organization's strategic goals.

Keywords: Financial Auditor ; Institutional Performance ; Financial Control ; Gouvernance ; Institutional Improvement

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
	شكر وتقدير
	الإهداء
أ	مقدمة
أ	1- إشكالية الدراسة
ب	2- فرضيات الدراسة
ب	3- مبررات اختيار الموضوع
ب	4- أهمية الدراسة
ج	5- الحدود الزمانية والمكانية للدراسة :
د	6- الدراسات السابقة
الفصل الأول: مدخل عام حول الممارسات الرقابية للمدقق المالي	
07	تمهيد
08	المبحث الأول : الإطار النظري للمدقق المالي
08	المطلب الأول: تعريف المدقق المالي ومتطلبات المهنة لممارسة التدقيق
12	المطلب الثاني: الأسس القانونية المنظمة لمهنة التدقيق المالي.
21	المطلب الثالث: الخصائص المهنية وأهداف المدقق المالي.
33	المبحث الثاني : الإطار المفاهيمي لنظام الرقابة المالية.
33	المطلب الأول: مفهوم الرقابة المالية ودورها في تحقيق الفعالية الرقابية.

34	المطلب الثاني: خطوات المراقبة وأنواعها.
37	المطلب الثالث: دور المدقق المالي في تقييم نظام الرقابة الداخلية.
38	المبحث الثالث : إعداد تقارير المدقق المالي
38	المطلب الأول: ماهية تقرير التدقيق المالي ومكوناته الأساسية
40	المطلب الثاني: الأنواع المختلفة لتقارير التدقيق المالي وأوجه تباينها.
46	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: دراسة حالة دور المدقق المالي في تحسين أداء -مؤسسة- مستغانم	
49	تمهيد
50	المبحث الأول: ماهية المؤسسة (البريد والمواصلات ولاية مستغانم)
50	المطلب الأول: مفاهيم عامة حول المؤسسة
50	المطلب الثاني: أهداف ووظائف المؤسسة.
51	المطلب الثالث: مكانة المدقق الداخلي داخل المؤسسة.
53	المبحث الثاني: المهام المالية للمدقق المالي في قطاع البريد والمواصلات السلوكية واللاسلكية وفقا لتوجيهات المديرية العامة.
53	المطلب الأول: تحليل مهام المدقق المالي واجراءات تنفيذها في الاطار المؤسسي.
56	المطلب الثاني: المنهجية المعتمدة في ممارسة الرقابة المالية من قبل المدقق المالي.
66	المطلب الثالث: تحليل نتائج الدراسة
67	خلاصة الفصل

69	خاتمة
71	قائمة المصادر والمراجع
/	الملاحق

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الفرق بين تقرير المراجعة العادي وتقرير المراجعة الخاصة	40
02	تحليل أسباب الضعف الرقابي	56
03	ميزانية المالية المفصلة لأصول مؤسسة البريد والمواصلات لسنة (2024-2023)	58
04	الميزانية المالية المفصلة لخصوم مؤسسة البريد والمواصلات لسنة (2024-2023)	61
05	نتائج حسابنا لرأس المال العامل لمؤسسة البريد والمواصلات للفترة (2024- 2023)	64

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	أنواع الرقابة	36
02	تقرير المراجع النظيف	41
03	تقرير المراجع المقيد	42
04	تقرير المراجع السلبي	43
05	تقرير المراجع عن امتناع الرأي	44
06	الهيكل التنظيمي للمديرية الولائية للبريد والمواصلات	52
07	مخطط منهجية ممارسة الرقابة المالية	54
08	الشكل رقم (08): يمثل الميزانية المالية للأصول الجارية والأصول الغير جارية لسنة (2024 - 2023)	60
09	الشكل رقم (09): يمثل نتائج رأس المال العامل لسنة (2024 - 2023)	64

مقدمة عامة

مقدمة عامة

يُعَدُّ المدقق المالي أحد الأعمدة الأساسية في هيكل الحوكمة المؤسسية، إذ يلعب دورًا محوريًا في ضمان الشفافية والكفاءة المالية داخل المؤسسات. تهدف هذه المذكرة إلى استقصاء الدور الحيوي الذي يقوم به المدقق المالي في تحسين الأداء المؤسسي، من خلال تحليل الإجراءات والآليات التي يعتمد عليها في تقييم وتحسين نظم الرقابة الداخلية والالتزام المالي. كما تسعى الدراسة إلى استكشاف العلاقة بين جودة التدقيق المالي ومستوى الأداء الاقتصادي والإداري للمؤسسة، وذلك في ظل التحديات المتزايدة في بيئة الأعمال الحديثة التي تتطلب ممارسات إدارية دقيقة ومستنيرة.

يستعرض البحث المفاهيم النظرية المتعلقة بالرقابة المالية، ويحلل التجارب العملية والتحديات التي تواجه المدققين الماليين في تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة. ومن خلال دراسة حالة مؤسسة معينة، سيتم تقديم نموذج تطبيقي يوضح كيفية تحقيق التكامل بين عمليات التدقيق المالي وتحسين الأداء العام للمؤسسة.

من خلال هذه الدراسة، نأمل أن نبرز الأثر الإيجابي للتدقيق المالي في تعزيز موثوقية التقارير المالية وإرساء أسس إدارة مالية سليمة تسهم في رفع مستوى الثقة لدى أصحاب المصلحة، وتوفير بيئة عمل تشجع على الشفافية والابتكار.

1- إشكالية الدراسة

من خلال ما تقدم ذكره يمكن إبراز الإشكالية الرئيسية التي يسعى لمعالجتها من خلال هذه الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي :

ما هو تأثير دور المدقق المالي على تحسين أداء المؤسسة، وما هي العوامل التي تعزز أو تحد من هذا التأثير؟
ومن هذه الصيغة يمكن استخلاص عدة أسئلة فرعية :

- ما هو تأثير التدقيق المالي على شفافية الأداء المالي للمؤسسة؟
- ما العلاقة بين دقة التقارير المالية التي يقدمها المدقق المالي وكفاءة اتخاذ القرار الإداري؟
- هل يسهم دور المدقق المالي في الحد من المخاطر المالية والاحتيايل داخل المؤسسة؟
- ما هي العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر على فعالية التدقيق المالي في تحسين أداء المؤسسة؟
- كيف يمكن لنتائج التدقيق المالي أن تؤثر على الثقة بين المستثمرين وأصحاب العلاقة في المؤسسة؟

2- فرضيات الدراسة

على ضوء ما تم طرح من أسئلة فرعية حول موضوع الدراسة ومحاولة إعطاء إجابات أولية لهذه الأسئلة تم صياغة الفرضية الأساسية التالية :

❖ إن تطبيق نظام تدقيق مالي متكامل وفعال يُعد ركيزة أساسية لتحسين أداء المؤسسة، حيث يُسهم في رفع مستوى الشفافية والمساءلة ودقة التقارير المالية، مما يُساعد الإدارة في اتخاذ قرارات استراتيجية صحيحة، ويُقلل من المخاطر والاحتيايل، ويعزز الثقة بين المستثمرين وأصحاب العلاقة. كما تعتمد فعالية هذا النظام على عوامل داخلية مثل كفاءة المدققين وجودة نظم المعلومات المالية، وعوامل خارجية تتعلق بالإطار التنظيمي والقانوني.

3- مبررات اختيار الموضوع:

- الاهتمام الشخصي بالموضوع نظراً لارتباطه بمجال تخصص "تدقيق محاسبي"
- الرغبة في التعرف أكثر على عمل المدقق المالي
- الأهمية المتزايدة للمراجعة المالية في المؤسسات
- لأهمية المتزايدة للمراجعة المالية في المؤسسات
- الاهتمام بالحوكمة والشفافية
- تأثير المدقق المالي على صنع القرار

4- أهمية الدراسة :

تُعدّ دراسة هذا الموضوع ذات أهمية كبيرة، نظرًا للدور الحيوي الذي يلعبه التدقيق المالي في ضمان دقة التقارير المالية، والامتثال للمعايير المحاسبية، وتعزيز الحوكمة داخل المؤسسات. وفيما يلي بعض الجوانب التي توضح أهمية البحث في هذا المجال:

1. تحقيق النزاهة والشفافية المالية

يساعد التدقيق المالي في الكشف عن الأخطاء والتلاعبات المالية، مما يعزز مصداقية المؤسسة أمام المستثمرين والمساهمين.

يضمن الامتثال للمعايير الدولية مثل معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) والمعايير الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB).

حول كيفية تحسين الكفاءة المالية وتقليل التكاليف غير الضرورية.

يساعد في تحديد نقاط الضعف المالية واقتراح حلول لمعالجتها.

3. تعزيز ثقة المستثمرين وأصحاب المصلحة

يوفر التدقيق المالي معلومات دقيقة وموثوقة تدعم قرارات المستثمرين والمقرضين.

يقلل من مخاطر الاستثمار من خلال ضمان أن المؤسسة تتمتع بإدارة مالية سليمة.

4. الكشف عن الاحتيال والفساد المالي

يساعد التدقيق في اكتشاف الأنشطة غير القانونية مثل غسل الأموال أو التلاعب في القوائم المالية.

يُعزز من بيئة الرقابة الداخلية ويقلل من فرص حدوث عمليات الاحتيال.

5. تحسين الامتثال للقوانين واللوائح

يضمن أن المؤسسة تتوافق مع القوانين المحلية والدولية، مما يحميها من الغرامات والمسائلة القانونية.

يعزز من تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة.

6. دوره في التخطيط الاستراتيجي واتخاذ القرار

يوفر التدقيق المالي معلومات قيمة تساعد الإدارة في اتخاذ قرارات استراتيجية مبنية على بيانات دقيقة.

يدعم عملية التخطيط المالي، بما في ذلك إعداد الميزانيات والتوقعات المستقبلية.

5- الحدود الزمانية والمكانية للدراسة :

• الحدود المكانية : المديرية الولائية للبريد و المواصلات السلوكية و اللاسلوكية

مستغانم

• الحدود الزمانية : من 2025/02/02 إلى 2025/03/02 لمدة 30 يوم.

- المنهج المستخدم: من أجل الإجابة على التساؤلات يتم الاعتماد على المنهج الوصفي للدراسة، من خلال وصف مهنة

المدقق المالي وكذا الدور الذي يلعبه، كما اعتمدنا على دراسة حالة من أجل ما تم التطرق إليه في الجانب النظري. فإن

المنهج المتبع في هذه الدراسة هو "المنهج الوصفي التحليلي" ، ومن بين أدوات جمع البيانات تطرقنا

إلى دراسة حالة (لمؤسسة البريد والمواصلات السلوكية واللاسلوكية بولاية مستغانم)

- مجتمع وعينة الدراسة: اخترنا عينة (المدقق المالي لمؤسسة البريد والمواصلات)، بحسب الإمكانيات.

6- الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات والأبحاث التي تطرقت لهذا الموضوع بالطبع، فيما يلي بعض الدراسات السابقة التي تناولت دور المدقق المالي في تحسين أداء المؤسسات، مع ذكر نوع الدراسة واسم الباحث:

1. دور المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي وتعظيم قيمة المؤسسات الاقتصادية: دراسة حالة مؤسسة سوف للدقيق

الباحث: محمد فيصل مايدة

نوع الدراسة: بحث علمي منشور في مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة

الوصف: تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على دور المراجعة الداخلية كآلية لتحسين الأداء المالي وتعظيم قيمة المؤسسات الاقتصادية، مع التركيز على مؤسسة سوف للدقيق.

المصدر: (search.mandumah.com)

2. مدى مساهمة التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي بالمؤسسات الجزائرية

الباحث: عبيد زكريا

نوع الدراسة: بحث علمي منشور في مجلة الواحات للبحوث والدراسات

الوصف: تستعرض هذه الدراسة تأثير عوامل مثل استقلالية وخبرة المدقق الداخلي على تحسين الأداء المالي في المؤسسات الجزائرية.

المصدر: (search.Mandumah.com)

3. دور التدقيق المحاسبي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية: دراسة ميدانية لمركب الحجار- عنابة

الباحثان: حنان عبخطي وفاطمة بورنب

7- نوع الدراسة: رسالة ماجستير الوصف: تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية وظيفة التدقيق الداخلي في تحسين أداء مؤسسة سوناطراك من خلال استبيان تم توزيعه على موظفي المؤسسة.

المصدر: (search.mandumah.com)

هذه الدراسات تقدم رؤى معمقة حول كيفية تأثير التدقيق المالي، سواء الداخلي أو الخارجي، على تحسين الأداء المالي للمؤسسات في السياق الجزائري.

7- التعريفات الإجرائية:

1- المدقق المالي: يعرف على أنه الشخص المسؤول عن فحص الحسابات المالية للمؤسسة بهدف التحقق من دقتها وامتثالها للمعايير المحاسبية والقوانين.

2- تحسين أداء المؤسسة: يقصد بها العمليات والأنشطة التي تؤدي إلى تعزيز كفاءة المؤسسة في تحقيق أهدافها، بما يشمل الجوانب المالية، الإنتاجية، والجودة.

3- المراجعة المالية: تشير إلى العمليات التي يتم من خلالها فحص السجلات المالية للتأكد من شفافيتها، دقتها، وامتثالها للأنظمة.

4- أداء المؤسسة: مجموعة المؤشرات التي تقيس مدى تحقيق المؤسسة لأهدافها من حيث الكفاءة الإنتاجية، ومستوى رضا العملاء.

8- هيكل الدراسة:

بغرض معالجة هذا الموضوع والإحاطة بجميع جوانبه الدراسية التي نراها مهمة والإجابة على التساؤلات المطروحة، تم تقسيم دراستنا إلى مقدمة متكونة من فصلين و الفصل الأول يتكون من ثلاث مباحث أما الفصل الثاني من مبحثين وحيث تتمثل الفصول فيما يلي : الفصل الأول : الإطار المفاهيمي لمهمة المدقق المالي والفصل الثاني تطرقنا إلى دراسة حالة لموضوع بحثنا .

الفصل الأول:

مدخل عام حول الممارسات الرقابية للمدقق المالي

الفصل الأول: مدخل عام حول الممارسات الرقابية للمدقق المالي

المبحث الأول : الإطار النظري للمدقق المالي

المطلب الأول: تعريف المدقق المالي ومتطلبات المهنة لممارسة التدقيق.

المطلب الثاني: الأسس القانونية المنظمة لمهنة التدقيق المالي.

المطلب الثالث: الخصائص المهنية وأهداف المدقق المالي.

المبحث الثاني : الإطار المفاهيمي لنظام الرقابة المالية.

المطلب الأول: مفهوم الرقابة المالية ودورها في تحقيق الفعالية الرقابية.

المطلب الثاني: خطوات المراقبة و أنواعها .

المطلب الثالث: دور المدقق المالي في تقييم نظام الرقابة الداخلية.

المبحث الثالث : إعداد تقارير المدقق المالي

المطلب الأول: ماهية تقرير التدقيق المالي ومكوناته الأساسية.

المطلب الثاني: الأنواع المختلفة لتقارير التدقيق المالي وأوجه تباينها.

تمهيد:

تُعَدُّ مهنة التدقيق المالي من الركائز الأساسية لضمان الشفافية والمصداقية في القوائم المالية للمنشآت، حيث تساهم في تعزيز الثقة بين مختلف الأطراف المتعاملة مع المؤسسة، بما في ذلك المستثمرين والمساهمين والجهات الرقابية. وتعتمد هذه المهنة على مبادئ الحياد والاستقلالية والنزاهة، ما يستدعي من المدقق المالي الالتزام بمجموعة من القوانين والمعايير المهنية المعتمدة. يسعى هذا الفصل إلى تقديم إطار نظري شامل يوضح مفهوم التدقيق المالي، وأسس الرقابة المالية، بالإضافة إلى استعراض مفصل لنظام إعداد تقارير المدقق المالي وأهميتها في تحسين ممارسات الرقابة الداخلية والخارجية.

وعليه تم تقسيم الفصل كما يلي :

- المبحث الأول: الإطار النظري للمدقق المالي
- المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي لنظام الرقابة المالية
- المبحث الثالث: إعداد تقارير المدقق المالي

المبحث الأول : الإطار النظري للمدقق المالي

المطلب الأول : مفهوم المدقق المالي وشروط ممارسته للمهنة

هناك مفاهيم عدة للمدقق المالي كما إنه لديه شروط يجب عليه العمل بها نذكرهم فيما يلي:

أولا : مفهوم المدقق المالي

تعددت المفاهيم التي تناولت المدقق المالي نبين منها:

حسب القانون الجزائري، هناك العديد من التعريفات للمدقق المالي، وهي:

❖ **تعريف المدقق المالي وفقاً لقانون المحاسبة والمحاسبين القانونيين رقم 10-01**

- المدقق المالي هو الشخص الطبيعي أو الاعتباري الذي يقوم بمراجعة وتدقيق الحسابات المالية للشركات والمؤسسات الاقتصادية.¹

- المدقق المالي هو الشخص الذي يقوم بتقييم نظام الرقابة الداخلية للشركات والمؤسسات الاقتصادية.

- المدقق المالي هو الشخص الذي يقوم بتقديم توصيات لتحسين أداء الشركات والمؤسسات الاقتصادية.

❖ **تعريف المدقق المالي وفقاً لقانون التجارة الجزائري**

- المدقق المالي هو الشخص الذي يقوم بمراجعة وتدقيق الحسابات المالية للشركات التجارية.

- المدقق المالي هو الشخص الذي يقوم بتقييم نظام الرقابة الداخلية للشركات التجارية.

- المدقق المالي هو الشخص الذي يقوم بتقديم توصيات لتحسين أداء الشركات التجارية.

❖ **تعريف المدقق المالي وفقاً لقانون الاستثمار الجزائري**

- المدقق المالي هو الشخص الذي يقوم بمراجعة وتدقيق الحسابات المالية للمؤسسات الاستثمارية.

- المدقق المالي هو الشخص الذي يقوم بتقييم نظام الرقابة الداخلية للمؤسسات الاستثمارية.

- المدقق المالي هو الشخص الذي يقوم بتقديم توصيات لتحسين أداء المؤسسات الاستثمارية.

❖ **تعريف المدقق المالي وفقاً للهيئة الجزائرية للاستثمار**

- المدقق المالي هو الشخص الذي يقوم بمراجعة وتدقيق الحسابات المالية للشركات والمؤسسات الاقتصادية التي تخضع لإشراف الهيئة الجزائرية للاستثمار.

- المدقق المالي هو الشخص الذي يقوم بتقييم نظام الرقابة الداخلية للشركات والمؤسسات الاقتصادية التي تخضع لإشراف الهيئة الجزائرية للاستثمار.²

¹ خبراء بميك، المناهج التدريبية المتكاملة (الرقابة المالية والتدقيق الداخلي)، مركز الخبرات المهنية للإدارة السلسلة، منهج المهارات المالية المحاسبية، د ط، 2006، ص 75.

² هدى بصاشي، ملتي وطي حول المحاسبة والتدقيق كدعامة لتحسين الاستثمار بالمؤسسات الجزائرية، مداخلة حول مساهمة التدقيق الداخلي كآلية مساعدة في تفعيل حوكمة الشركات، يبي فارس المدية، 2017/11/30، ص 45.

- المدقق المالي هو الشخص الذي يقوم بتقديم توصيات لتحسين أداء الشركات والمؤسسات الاقتصادية التي تخضع لإشراف الهيئة الجزائرية للاستثمار.

➤ مما سبق ذكره يمكننا القول أنه : هو الشخص المؤهل علميا وعمليا لتدقيق المالي هو الشخص الذي:

- يقوم بفحص وتحليل السجلات المالية للشركة أو المنظمة.
- يقدم رأيا مستقلاً حول دقة السجلات المالية وامتثالها للمعايير والقوانين المالية.
- يحمل شهادة تدقيق مالي معترف بها من الهيئة المختصة.

• الغرض من عمل المدقق المالي هو:

- ضمان دقة السجلات المالية.
- تحسين الامتثال للمعايير والقوانين المالية.
- تقديم توصيات لتحسين الأداء المالي.¹

ثانيا : الشروط والمتطلبات المهنية لممارسة التدقيق المالي.

ممارسة مهنة المدقق المالي تتطلب شروطاً معينة لضمان جودة الخدمات المالية المقدمة للعملاء والمستثمرين. هذه الشروط تهدف إلى ضمان أن المدقق المالي يمتلك المعرفة والمهارات اللازمة للقيام بمهام التدقيق المالي بشكل فعال.

• الشروط العامة

1. الجنسية: يجب أن يكون الشخص حاملاً للجنسية الجزائرية.
2. العمر: يجب أن يكون الشخص فوق 21 سنة.
3. التعليم: يجب أن يكون الشخص حاملاً لشهادة في العلوم الاقتصادية أو التجارية أو المحاسبة من جامعة معترف بها من وزارة التعليم العالي الجزائرية.
4. الصحة: يجب أن يكون الشخص في حالة صحية جيدة.²

• الشروط المهنية:

1. الشهادة أو المؤهل العلمي : يجب أن يكون الشخص حاملاً لشهادة في التدقيق المالي معترف بها من وزارة المالية الجزائرية، مثل:

- شهادة التدقيق المالي (CAF) : شهادة التدقيق المالي (CAF Certificat d'Auditeur Financier) هي شهادة مهنية تعترف بها الهيئات المالية والاقتصادية في الجزائر، وتُمنح للمدققين الماليين الذين يمتلكون المعرفة والمهارات اللازمة للقيام بمهام التدقيق المالي.

¹ هدى بصاشي، نفس المرجع، ص 50.

² صالح محمد، التدقيق الداخلي ودوره في رفع تنافسية المؤسسة، الطبعة الأولى، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية، عمان، 2016، ص 41.

❖ مفهوم شهادة التدقيق المالي CAF

- شهادة التدقيق المالي CAF هي شهادة مهنية تعترف بها الهيئات المالية والاقتصادية في الجزائر.
- تُمنح شهادة التدقيق المالي CAF للمدققين الماليين الذين يمتلكون المعرفة والمهارات اللازمة للقيام بمهام التدقيق المالي.
- شهادة التدقيق المالي CAF تثبت أن المدقق المالي يمتلك المعرفة والمهارات اللازمة للقيام بمهام التدقيق المالي وفقاً للقوانين واللوائح المعمول بها في الجزائر.¹

- شهادة المدقق المالي: (محاسب قانوني معتمد) (CPA) شهادة المدقق المالي (CPA Certified Public Accountant) هي شهادة مهنية تعترف بها الهيئات المالية والاقتصادية في العديد من الدول، وتُمنح للمدققين الماليين الذين يمتلكون المعرفة والمهارات اللازمة للقيام بمهام التدقيق المالي.

❖ مفهوم شهادة المدقق المالي CPA

- شهادة المدقق المالي CPA هي شهادة مهنية تعترف بها الهيئات المالية والاقتصادية في العديد من الدول.
- تُمنح شهادة المدقق المالي CPA للمدققين الماليين الذين يمتلكون المعرفة والمهارات اللازمة للقيام بمهام التدقيق المالي.
- شهادة المدقق المالي CPA تثبت أن المدقق المالي يمتلك المعرفة والمهارات اللازمة للقيام بمهام التدقيق المالي وفقاً للقوانين واللوائح المعمول بها في العديد من الدول.

- شهادة المدقق الداخلي (CIA): شهادة المدقق الداخلي (CIA Certified Internal Auditor) هي شهادة مهنية تعترف بها الهيئات المالية والاقتصادية في العديد من الدول، وتُمنح للمدققين الداخليين الذين يمتلكون المعرفة والمهارات اللازمة للقيام بمهام التدقيق الداخلي.

❖ مفهوم شهادة المدقق الداخلي CIA

- شهادة المدقق الداخلي CIA هي شهادة مهنية تعترف بها الهيئات المالية والاقتصادية في العديد من الدول.
- تُمنح شهادة المدقق الداخلي CIA للمدققين الداخليين الذين يمتلكون المعرفة والمهارات اللازمة للقيام بمهام التدقيق الداخلي.
- شهادة المدقق الداخلي CIA تثبت أن المدقق الداخلي يمتلك المعرفة والمهارات اللازمة للقيام بمهام التدقيق الداخلي وفقاً للقوانين واللوائح المعمول بها في العديد من الدول.²

¹ زكية بن زروق، دور التدقيق القائم على مخاطر الأعمال في دعم مصداقية تقارير المدقق الخارجي، أطروحة دكتوراه تخصص تدقيق محاسبي، باتنة الجزائر، 2016/2017، ص 35.

² أحمد حلمي جمعة، المدخل الى التدقيق والتأكيد وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر و التوزيع، الأردن، 2015، ص 50.

2. الخبرة: يجب أن يكون الشخص لديه خبرة لا تقل عن 3 سنوات في مجال التدقيق المالي.¹

التسجيل في سجل المدققين الماليين:

- يجب أن يكون المدقق المالي مسجلاً في سجل المدققين الماليين لدى الهيئة المالية المعنية في الجزائر.
- يجب أن يتم التسجيل في سجل المدققين الماليين وفقاً للقوانين واللوائح المعمول بها في الجزائر.
- يجب أن يكون المدقق المالي حاصلاً على شهادة تسجيل من الهيئة المالية المعنية في الجزائر.
- يجب أن يتم تجديد التسجيل في سجل المدققين الماليين كل 5 سنوات.

الشروط الأخلاقية :

- *الاستقلالية: يجب أن يكون الشخص مستقلاً عن الشركة أو المنظمة التي يقوم بفحصها.
- *الحيادية: يجب أن يكون الشخص حائزاً على حيادية في عمله.
- *السرية: يجب أن يحافظ الشخص على سرية المعلومات التي يحصل عليها في عمله.
- *العدالة: يجب أن يكون الشخص عادلاً في عمله.²

الشروط الإدارية:

1. التسجيل في النقابة: يجب أن يكون الشخص مسجلاً في النقابة الجزائرية للمدققين الماليين.
2. *دفع الرسوم: يجب أن يدفع الشخص الرسوم المطلوبة للنقابة الجزائرية للمدققين الماليين.
3. *التعاون مع النقابة: يجب أن يكون الشخص متعاوناً مع النقابة الجزائرية للمدققين الماليين.

الإجراءات:

1. تقديم الطلب: يجب أن يقدم الشخص طلباً للانضمام إلى النقابة الجزائرية للمدققين الماليين.
2. تقديم المستندات: يجب أن يقدم الشخص المستندات المطلوبة، مثل الشهادات والخبرة.
3. الاجتياز: يجب أن يجتاز الشخص امتحاناً لاختبار معرفته ومهاراته.
4. التسجيل: يجب أن يتم تسجيل الشخص في سجل المدققين الماليين الجزائريين.³

¹ أحمد حلمي جمعة، نفس المرجع، ص 56.

² بن لدغم محمد ، سعيداني محمد ، نمشة ياسين، دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في المؤسسة ، مجلة المؤشر للدراسات الاقتصادية ، المجلد 1، العدد 04 ، نوفمبر 2017، ص 36.

³ أحمد حلمي جمعة : المدخل إلى التدقيق و التأكيد الحديث , مرجع سابق، ص 60.

المطلب الثاني: خصائص وأهداف المدقق المالي

أولا : خصائص المدقق المالي:

تتمثل اهم خصائص مهنة المدقق المالي في ما يلي:

الخاصية الأولى: الاستقلالية

الاستقلالية هي خاصية أساسية للمدقق المالي، حيث يجب أن يكون مستقلاً عن الشركة أو المنظمة التي يقوم بفحصها، هذا يعني أن المدقق المالي يجب أن لا يكون له أي علاقة مالية أو شخصية مع شركة أو المنظمة التي يقوم بفحصها.¹

أهمية الاستقلالية:

الاستقلالية مهمة لأنها تسمح للمدقق المالي أن يكون حكمه مستقلاً وحيادياً، دون أي تأثير من الشركة أو المنظمة التي يقوم بفحصها. هذا يضمن أن المدقق المالي سوف يقدم تقريراً دقيقاً ومستقلاً.

الخاصية الثانية: الحيادية

الحيادية هي خاصية مهمة للمدقق المالي، حيث يجب أن يكون حائزاً على حيادية في عمله. هذا يعني أن المدقق المالي يجب أن لا يكون له أي تحيز أو موقف معين تجاه الشركة أو المنظمة التي يقوم بفحصها.

أهمية الحيادية

الحيادية مهمة لأنها تسمح للمدقق المالي أن يكون حكمه عادلاً ومستقلاً، دون أي تحيز أو موقف معين تجاه الشركة أو المنظمة التي يقوم بفحصها، هذا يضمن أن المدقق المالي سوف يقدم تقريراً دقيقاً ومستقلاً.

الخاصية الثالثة: السرية

السرية هي خاصية مهمة للمدقق المالي، حيث يجب أن يحافظ على سرية المعلومات التي يحصل عليها في عمله. هذا يعني أن المدقق المالي يجب أن لا يكشف عن أي معلومات سرية عن الشركة أو المنظمة التي يقوم بفحصها.²

أهمية السرية:

السرية مهمة لأنها تسمح للمدقق المالي أن يحافظ على ثقة الشركة أو المنظمة التي يقوم بفحصها. هذا يضمن أن المدقق المالي سوف يقدم تقريراً دقيقاً ومستقلاً.

الخاصية الرابعة: العدالة

العدالة هي خاصية مهمة للمدقق المالي، حيث يجب أن يكون عادلاً في عمله، هذا يعني أن المدقق المالي يجب أن لا يكون له أي تحيز أو موقف معين تجاه الشركة أو المنظمة التي يقوم بفحصها.

¹ عزوز ميلود ، دور المراجعة الداخلية في تقييم أداء نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير و العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية ، جامعة سكيكدة، 2007، ص 78.

² يزيد صالح، عبد الله مايو، واقع تطبيق معايير التدقيق الداخلي في الشركات الجزائرية، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 09، الجزائر 2016 ص62.

أهمية العدالة

العدالة مهمة لأنها تسمح للمدقق المالي أن يكون حكمه عادلاً ومستقلاً، دون أي تحيز أو موقف معين تجاه الشركة أو المنظمة التي يقوم بفحصها. هذا يضمن أن المدقق المالي سوف يقدم تقريراً دقيقاً ومستقلاً.

الخاصية الخامسة: الاحترام

الاحترام هي خاصية مهمة للمدقق المالي، حيث يجب أن يحترم الشركة أو المنظمة التي يقوم بفحصها. هذا يعني أن المدقق المالي يجب أن لا يكون متسلطاً

❖ خصائص المهنة للمدقق المالي :

الخاصية الأولى: الخبرة

الخبرة هي خاصية مهنية مهمة للمدقق المالي، حيث يجب أن يكون لديه خبرة كافية في مجال التدقيق المالي، الخبرة تتيح للمدقق المالي أن يكون لديه معرفة عميقة بالمعايير المحاسبية والقوانين المالية، وأن يكون لديه مهارات في مجال التدقيق المالي.¹

أهمية الخبرة:

الخبرة مهمة لأنها تسمح للمدقق المالي أن:

- يكون لديه معرفة عميقة بالمعايير المحاسبية والقوانين المالية.
- يكون لديه مهارات في مجال التدقيق المالي.
- يكون لديه القدرة على تحليل البيانات المالية وتقديم توصيات دقيقة.

الخاصية الثانية: التعليم

التعليم هو خاصية مهنية مهمة للمدقق المالي، حيث يجب أن يكون لديه تعليم كافي في مجال المحاسبة والتدقيق المالي. التعليم يتيح للمدقق المالي أن يكون لديه معرفة عميقة بالمعايير المحاسبية والقوانين المالية.²

أهمية التعليم:

التعليم مهم لأنها تسمح للمدقق المالي أن:

- يكون لديه معرفة عميقة بالمعايير المحاسبية والقوانين المالية.
- يكون لديه مهارات في مجال التدقيق المالي.
- يكون لديه القدرة على تحليل البيانات المالية وتقديم توصيات دقيقة.

¹ زكرياء عبيد ، نبيل حمادي ، مدى مساهمة التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي بالمؤسسات الجزائرية ، مجلة الواحات للبحوث و الدراسات، المجلد 13، العدد 1، 2020، ص 53.

² شخي سلمة، رياض مريم، التدقيق الداخلي كأداة لتحسين جودة القوائم المالية في المؤسسات الاقتصادية ، مجلة البحوث في العلوم المالية ، المجلد 06، العدد 01، 2021، ص 70.

الخاصية الثالثة: الشهادة

الشهادة هي خاصية مهنية مهمة للمدقق المالي، حيث يجب أن يكون لديه شهادة مهنية معترف بها في مجال التدقيق المالي، الشهادة تتيح للمدقق المالي أن يكون لديه معرفة عميقة بالمعايير المحاسبية والقوانين المالية.¹

أهمية الشهادة:

الشهادة مهمة لأنها تسمح للمدقق المالي أن:

- يكون لديه معرفة عميقة بالمعايير المحاسبية والقوانين المالية.
- يكون لديه مهارات في مجال التدقيق المالي.
- يكون لديه القدرة على تحليل البيانات المالية وتقديم توصيات دقيقة.

الخاصية الرابعة: المهارات

المهارات هي خاصية مهنية مهمة للمدقق المالي، حيث يجب أن يكون لديه مهارات كافية في مجال التدقيق المالي. المهارات تتيح للمدقق المالي أن يكون لديه القدرة على تحليل البيانات المالية وتقديم توصيات دقيقة.

أهمية المهارات:

المهارات مهمة لأنها تسمح للمدقق المالي أن:

- يكون لديه القدرة على تحليل البيانات المالية وتقديم توصيات دقيقة.
- يكون لديه مهارات في مجال التدقيق المالي.

الخاصية الخامسة: التعاون

التعاون هو خاصية مهنية مهمة للمدقق المالي، حيث يجب أن يكون لديه القدرة على التعاون مع الآخرين في مجال التدقيق المالي.

❖ الخصائص الفنية للمدقق المالي:

الخاصية الأولى: المعرفة بالمعايير المحاسبية

المعرفة بالمعايير المحاسبية هي خاصية فنية مهمة للمدقق المالي، حيث يجب أن يكون لديه معرفة عميقة بالمعايير المحاسبية المعمول بها في الجزائر. هذه المعرفة تتيح للمدقق المالي أن:²

- يكون لديه القدرة على تحليل البيانات المالية وتقديم توصيات دقيقة.
- يكون لديه القدرة على التعامل مع البرمجيات المحاسبية.
- يكون لديه القدرة على تحديد أي مخالفات أو أخطاء في السجلات المالية.

¹ شخي سلمة، التدقيق الداخلي كأداة لتحسين جودة القوائم المالية في المؤسسات الاقتصادية، نفس المرجع، ص 75.

² القضاة أمين عبد الله، الرقابة والتدقيق المالي، دار الميرخ للنشر، عمان، الأردن، ط 1، 2015، ص 96.

أنواع المعايير المحاسبية:

هناك عدة أنواع من المعايير المحاسبية، بما في ذلك:

- المعايير المحاسبية الدولية (IAS).

- المعايير المحاسبية الجزائرية (SCF).

- المعايير المحاسبية الأمريكية (GAAP).

الخاصية الثانية: المعرفة بالقوانين المالية

المعرفة بالقوانين المالية هي خاصية فنية مهمة للمدقق المالي، حيث يجب أن يكون لديه معرفة عميقة بالقوانين المالية المعمول بها في الجزائر. هذه المعرفة تتيح للمدقق المالي أن:

- يكون لديه القدرة على تحليل البيانات المالية وتقديم توصيات دقيقة.
- يكون لديه القدرة على التعامل مع البرمجيات المحاسبية.
- يكون لديه القدرة على تحديد أي مخالفات أو أخطاء في السجلات المالية.¹

أنواع القوانين المالية

هناك عدة أنواع من القوانين المالية، بما في ذلك:

- قانون المحاسبة والتدقيق المالي الجزائري.
- قانون الضرائب الجزائري.
- قانون الشركات الجزائري.

الخاصية الثالثة: المعرفة بالتقنيات المحاسبية

المعرفة بالتقنيات المحاسبية هي خاصية فنية مهمة للمدقق المالي، حيث يجب أن يكون لديه معرفة عميقة بالتقنيات المحاسبية المعمول بها في الجزائر. هذه المعرفة تتيح للمدقق المالي أن:

- يكون لديه القدرة على تحليل البيانات المالية وتقديم توصيات دقيقة.
- يكون لديه القدرة على التعامل مع البرمجيات المحاسبية.
- يكون لديه القدرة على تحديد أي مخالفات أو أخطاء في السجلات المالية.

¹ عبد الرحمان محمد ابراهيم، مبادئ التدقيق، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، الطبعة 3، 2018، ص 126.

أنواع التقنيات المحاسبية:

هناك عدة أنواع من التقنيات المحاسبية، بما في ذلك:

- المحاسبة الإلكترونية.
- البرمجيات المحاسبية.
- أنظمة إدارة المعلومات المالية.

الخاصية الرابعة: المعرفة بالبرمجيات المحاسبية

المعرفة بالبرمجيات المحاسبية هي خاصية فنية مهمة للمدقق المالي، حيث يجب أن يكون لديه معرفة عميقة بالبرمجيات المحاسبية المعمول بها في الجزائر. هذه المعرفة تتيح للمدقق المالي أن:

- يكون لديه القدرة على تحليل البيانات المالية وتقديم توصيات دقيقة.
- يكون لديه القدرة على التعامل مع البرمجيات

الخصائص الأخلاقية للمدقق المالي:¹

الخاصية الأولى: الصدق

الصدق هو خاصية أخلاقية مهمة للمدقق المالي، حيث يجب أن يكون صادقاً في عمله. هذا يعني أن المدقق المالي يجب أن:

- يكون صادقاً في تقديم تقاريره.
- يكون صادقاً في تحليله للبيانات المالية.
- يكون صادقاً في توصياته.

أهمية الصدق

الصدق مهم لأنها:

- تتيح للمدقق المالي أن يكون لديه ثقة مع العملاء.
- تتيح للمدقق المالي أن يكون لديه سمعة جيدة في السوق.
- تتيح للمدقق المالي أن يكون لديه القدرة على تحليل البيانات المالية وتقديم توصيات دقيقة.

الخاصية الثانية: الأمانة

الأمانة هي خاصية أخلاقية مهمة للمدقق المالي، حيث يجب أن يكون أميناً في عمله. هذا يعني أن المدقق المالي يجب أن:

¹ عبد الرحمان محمد إبراهيم، مبادئ التدقيق، نفس المرجع، ص 130.

² زكرياء عبيد، نبيل حمادي، مدى مساهمة التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي بالمؤسسات الجزائرية، المرجع السابق ص 71.

- يكون أميناً في التعامل مع البيانات المالية.
- يكون أميناً في التعامل مع العملاء.
- يكون أميناً في التعامل مع الزملاء.

أهمية الأمانة:

الأمانة مهمة لأنها:

- تتيح للمدقق المالي أن يكون لديه ثقة مع العملاء.
- تتيح للمدقق المالي أن يكون لديه سمعة جيدة في السوق.
- تتيح للمدقق المالي أن يكون لديه القدرة على تحليل البيانات المالية وتقديم توصيات دقيقة.

الخاصية الثالثة: العدالة

العدالة هي خاصية أخلاقية مهمة للمدقق المالي، حيث يجب أن يكون عادلاً في عمله. هذا يعني أن المدقق المالي يجب أن:

- يكون عادلاً في التعامل مع العملاء.
- يكون عادلاً في التعامل مع الزملاء.
- يكون عادلاً في تقديم تقاريره.

أهمية العدالة:

العدالة مهمة لأنها:

- تتيح للمدقق المالي أن يكون لديه ثقة مع العملاء.
- تتيح للمدقق المالي أن يكون لديه سمعة جيدة في السوق.
- تتيح للمدقق المالي أن يكون لديه القدرة على تحليل البيانات المالية وتقديم توصيات دقيقة.

الخاصية الرابعة: الاحترام

الاحترام هو خاصية أخلاقية مهمة للمدقق المالي، حيث يجب أن يكون محترماً في عمله. هذا يعني أن المدقق المالي يجب أن:

- يكون محترماً في التعامل مع العملاء.
- يكون محترماً في التعامل مع الزملاء.
- يكون محترماً في تقديم تقاريره.¹

¹ خالد أمين عبد الله ، علم تدقيق الحسابات ، دار وائل للنشر و التوزيع ، الأردن ، الطبعة الرابعة ، 2007 ، ص 45

أهمية الاحترام:

الاحترام مهم لأنها:

- تتيح للمدقق المالي أن يكون لديه ثقة مع العملاء.
- تتيح للمدقق المالي أن يكون لديه سمعة جيدة في السوق.
- تتيح للمدقق المالي أن يكون لديه القدرة على تحليل البيانات المالية وتقديم توصيات دقيقة.¹

الخاصية الخامسة: السرية

السرية هي خاصية أخلاقية مهمة للمدقق المالي، حيث يجب أن يكون لديه القدرة على الحفاظ على سرية المعلومات التي يحصل عليها في عمله. هذا يعني أن المدقق المالي يجب أن:

- يكون لديه القدرة على الحفاظ على سرية المعلومات التي يحصل عليها في عمله.
- لا يكشف عن أي معلومات سرية عن العملاء أو الشركات التي يقوم بفحصها.
- يحافظ على سرية المعلومات حتى بعد انتهاء العلاقة مع العملاء أو الشركات.

أهمية السرية:

السرية مهمة لأنها:

- تتيح للمدقق المالي أن يكون لديه ثقة مع العملاء.
- تتيح للمدقق المالي أن يكون لديه سمعة جيدة في السوق.
- تتيح للمدقق المالي أن يكون لديه القدرة على تحليل البيانات المالية وتقديم توصيات دقيقة.

الخاصية السادسة: الالتزام بالمعايير المهنية

الالتزام بالمعايير المهنية هو خاصية أخلاقية مهمة للمدقق المالي، حيث يجب أن يكون لديه الالتزام بالمعايير المهنية في عمله. هذا يعني أن المدقق المالي يجب أن:

- يكون لديه الالتزام بالمعايير المهنية في عمله.
- يكون لديه القدرة على تحليل البيانات المالية وتقديم توصيات دقيقة.
- يكون لديه القدرة على التعامل مع البرمجيات المحاسبية.

أهمية الالتزام بالمعايير المهنية:

الالتزام بالمعايير المهنية مهم لأنها:

¹ خالد أمين عبد الله ، علم تدقيق الحسابات ، نفس المرجع ، ص 58.

- تتيح للمدقق المالي أن يكون لديه ثقة مع العملاء.
- تتيح للمدقق المالي أن يكون لديه سمعة جيدة في السوق.
- تتيح للمدقق المالي أن يكون لديه القدرة على تحليل البيانات المالية وتقديم توصيات دقيقة.

الخاصية السابعة: الاحترام للقوانين واللوائح
الاحترام للقوانين واللوائح هو خاصية أخلاقية مهمة للمدقق المالي، حيث يجب أن يكون لديه الاحترام للقوانين واللوائح في عمله. هذا يعني أن المدقق المالي يجب أن:

- يكون لديه الاحترام للقوانين واللوائح في عمله.
- يكون لديه القدرة على تحليل البيانات المالية وتقديم توصيات دقيقة.
- يكون لديه القدرة على التعامل مع البرمجيات المحاسبية.

أهمية الاحترام للقوانين واللوائح:

الاحترام للقوانين واللوائح مهم لأنها:

- تتيح للمدقق المالي أن يكون لديه ثقة مع العملاء.
- تتيح للمدقق المالي أن يكون لديه سمعة جيدة في السوق.
- تتيح للمدقق المالي أن يكون لديه القدرة على تحليل البيانات المالية وتقديم توصيات دقيقة.

ثانياً: أهداف المدقق المالي:

إن الهدف العام للمدقق المالي هو إبداء الرأي على مدى عدالة عرض القوائم المالية المالي للمشروع و نتائج العمليات و التدفقات النقدية في ضوء المبادئ المحاسبية، أي أن الأهداف المرغوب تحقيقها من مراجعة كل حساب عن طريق ربط هذه الأهداف بمزاعم الإدارة التي تربط بأهداف المراجعة فيما يلي:¹

1- الهدف الأول للمدقق المالي: هو تقديم تقارير دقيقة وموثوقة عن حالة مالية الشركة أو المنظمة. هذا الهدف مهم لأنها:

- تتيح للمستثمرين والعملاء أن يكون لديهم ثقة في الشركة أو المنظمة.
- تتيح للمديرين أن يكون لديهم معلومات دقيقة لاتخاذ قرارات صحيحة.
- تتيح للمدقق المالي أن يكون لديه سمعة جيدة في السوق.

*أنواع التقارير التي يقدمها المدقق المالي:

هناك عدة أنواع من التقارير التي يقدمها المدقق المالي، بما في ذلك:

¹ محمد حسن خليل، دور التدقيق المالي في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، أطروحة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية التجارة، 2020، ص 67.

- تقرير التدقيق المالي.

- تقرير المراجعة المالية.

- تقرير التحليل المالي.

2- الهدف الثاني للمدقق المالي: هو تحديد مخاطر التدقيق المالي التي قد تؤثر على الشركة أو المنظمة. هذا الهدف مهم لأنها:

- تتيح للمدقق المالي أن يكون لديه القدرة على تحليل البيانات المالية وتقديم توصيات دقيقة.

- تتيح للمدقق المالي أن يكون لديه القدرة على تحديد أي مخالفات أو أخطاء في السجلات المالية.

- تتيح للمدقق المالي أن يكون لديه سمعة جيدة في السوق.

*أنواع مخاطر التدقيق المال:

هناك عدة أنواع من مخاطر التدقيق المالي، بما في ذلك:

- مخاطر التدقيق المالي المالية.

- مخاطر التدقيق المالي غير المالية.

- مخاطر التدقيق المالي القانونية.

يمكن تحقيق الهدف الثاني من خلال:

الهدف الثالث: تحسين كفاءة التدقيق المالي هو تحسين كفاءة التدقيق المالي. هذا الهدف مهم لأنها:

- تتيح للمدقق المالي أن يكون لديه القدرة على تحليل البيانات المالية وتقديم توصيات دقيقة.

- تتيح للمدقق المالي أن يكون لديه القدرة على تحديد أي مخالفات أو أخطاء في السجلات المالية.

- تتيح للمدقق المالي أن يكون لديه سمعة جيدة في السوق.¹

يمكن تحقيق الهدف الثالث من خلال:

الهدف الرابع: توفير الخدمات الاستشارية هو توفير الخدمات الاستشارية للشركات والمنظمات. هذا الهدف مهم لأنها:

- تتيح للمدقق المالي أن يكون لديه القدرة على تحليل البيانات المالية وتقديم توصيات دقيقة.

- تتيح للمدقق المالي أن يكون لديه القدرة على تحديد أي مخالفات أو أخطاء في السجلات المالية.

هناك عدة أنواع من الخدمات الاستشارية التي يقدمها المدقق المالي، بما في ذلك:

- الاستشارة المالية.

- الاستشارة الضريبية.

- الاستشارة القانونية.

¹ محمد حسن خليل، دور التدقيق المالي في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، نفس المرجع، ص 75.

ثالثا: مخاطر التدقيق المالي :

مخاطر التدقيق المالي المالية: هي مخاطر تتعلق بالبيانات المالية للشركة أو المنظمة. هذه المخاطر تشمل:

- مخاطر الاكتشاف: مخاطر أن المدقق المالي لا يكتشف أخطاء أو مخالفات في البيانات المالية.
- مخاطر عدم الكفاية: مخاطر أن المدقق المالي لا يمتلك المهارات أو المعرفة الكافية لتقديم تقرير دقيق.
- مخاطر عدم الموضوعية: مخاطر أن المدقق المالي لا يكون موضوعياً في تقديم تقريره.

مخاطر التدقيق المالي غير المالية: هي مخاطر تتعلق بالجوانب غير المالية للشركة أو المنظمة. هذه المخاطر تشمل:

- مخاطر الامتثال: مخاطر أن الشركة أو المنظمة لا تمتثل للقوانين واللوائح المعمول بها.
- مخاطر السياسات الداخلية: مخاطر أن السياسات الداخلية للشركة أو المنظمة لا تكون فعالة.
- مخاطر الثقافة التنظيمية: مخاطر أن الثقافة التنظيمية للشركة أو المنظمة لا تكون صحية.

مخاطر التدقيق المالي القانونية: هي مخاطر تتعلق بالقوانين واللوائح المعمول بها. هذه المخاطر تشمل:

- مخاطر الامتثال: مخاطر أن الشركة أو المنظمة لا تمتثل للقوانين واللوائح المعمول بها.
- مخاطر المسؤولية القانونية: مخاطر أن المدقق المالي يكون مسؤولاً قانونياً عن أخطاء أو مخالفات في تقريره.
- مخاطر الضرائب: مخاطر أن الشركة أو المنظمة لا تدفع الضرائب بشكل صحيح.

المطلب الثالث : الإطار القانوني للمدقق المالي

يتضمن الإطار القانوني لمهنة محافظ الحسابات عدة لوائح وقوانين تنظم هذه المهنة، حيث يتم التمييز بين كيفية التعيين وموانعها بالإضافة إلى حق وق والتزامات محافظ الحسابات تجاه الغير بين كيفية التعيين وموانعها بالإضافة إلى حق وق والتزامات محافظ الحسابات تجاه الغير

أولاً : حالات تعيين وموانع التعيين محافظ الحسابات

يتم تعيين مدقق مالي وفقاً لعدة معايير قانونية، كما يمكن منعه من ممارسة هذه المهنة

وفقاً لمعايير أخرى، وتتمثل هذه الشروط فيما يلي:

➤ قانون المحاسبة والمحاسبين القانونيين رقم 01-10

قانون المحاسبة والمحاسبين القانونيين رقم 01-10 هو القانون الذي يحكم تعيين مدقق مالي في الجزائر.

هذا القانون يحدد شروط تعيينه وكذلك مسؤولياتهم وواجباتهم.¹

¹ المادة 22، القانون رقم 10 - 01 المؤرخ في 29 جويلية 2010، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 42.

1. شروط تعيين

وفقاً لقانون المحاسبة والمحاسبين القانونيين رقم 01-10، يجب على مدققي الحسابات أن يكونوا:

- حاملين لشهادة مهنية معترف بها في مجال التدقيق المالي.
- لديهم خبرة عملية كافية في مجال التدقيق المالي.
- نزيهاً وشفافاً في عملهم.
- لا يكون لديهم أي صراع في المصالح مع الشركة أو مع أي من مسؤوليها.

2- مسؤوليات مدقق المالي

وفقاً لقانون المحاسبة والمحاسبين القانونيين رقم 01-10، يجب على مدقق المالي أن:

- يقوموا بمراجعة حسابات الشركة وتقديم تقرير عن حالة مالية الشركة.
- يقوموا بتحليل البيانات المالية للشركة وتقديم توصيات حول كيفية تحسين الأداء المالي للشركة.
- يقوموا بالكشف عن أي مخالفات أو أخطاء في حسابات الشركة وتقديم تقرير عنها.

3- واجباته

وفقاً لقانون المحاسبة والمحاسبين القانونيين رقم 01-10، يجب أن:

- يمتثلوا لقواعد السلوك المهني.
- يكونوا لديهم القدرة على العمل بشكل مستقل وموضوعي.
- يقوموا بتقديم تقارير دقيقة وموثوقة.

➤ السلطات التنظيمية

السلطات التنظيمية في الجزائر هي:

- الهيئة الجزائرية للاستثمار.
- البنك المركزي الجزائري.
- وزارة المالية الجزائرية.

هذه السلطات التنظيمية هي المسؤولة عن تعيين مدققي الحسابات وتحديد شروط تعيينهم ومسؤولياتهم وواجباتهم.

- القوانين واللوائح

القوانين واللوائح التي تحكم تعيين مدققي الحسابات في الجزائر هي:

- قانون المحاسبة والمحاسبين القانونيين رقم 01-10.

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون 10 - 01، "الجريدة الرسمية 2010"

- قانون التجارة الجزائري.

- قانون الاستثمار الجزائري.

هذه القوانين واللوائح هي المسؤولة عن تحديد شروط تعيين مدققي الحسابات ومسؤولياتهم وواجباتهم.

■ قانون المحاسبة والمحاسبين القانونيين رقم 01-10

■ قانون المحاسبة والمحاسبين القانونيين رقم 01-10 هو القانون الذي يحكم تعيين مدققي الحسابات في الجزائر. هذا القانون يحدد شروط تعيين مدققي الحسابات، وكذلك مسؤولياتهم وواجباتهم.

ثانيا : حالات التنافي لمحاسب قانوني في الجزائر هي:

- حالة التنافي الأولى: النزاهة

لا يمكن تعيين محاسب قانوني إذا كان لديه أي علاقة شخصية أو مالية مع الشركة أو مع أي من مسؤوليها، هذا يعني أن المحاسب القانوني يجب أن يكون نزيهاً وشفافاً في عمله.¹

أمثلة على حالات التنافي بسبب النزاهة:

- إذا كان المحاسب القانوني شريكاً في الشركة التي يريد أن يؤدي لها الخدمة.
- إذا كان المحاسب القانوني لديه أي علاقة مالية مع الشركة أو مع أي من مسؤوليها.
- إذا كان المحاسب القانوني لديه أي علاقة شخصية مع الشركة أو مع أي من مسؤوليها.

حالة التنافي الثانية: الصراحة

لا يمكن تعيين محاسب قانوني إذا كان لديه أي صراع في المصالح مع الشركة أو مع أي من مسؤوليها. هذا يعني أن المحاسب القانوني يجب أن يكون صريحاً في عمله.

أمثلة على حالات التنافي بسبب الصراحة:

- إذا كان المحاسب القانوني لديه أي مصلحة في الشركة أو في أي من مشاريعها.
- إذا كان المحاسب القانوني لديه أي علاقة مع أي من المنافسين للشركة.
- إذا كان المحاسب القانوني لديه أي مصلحة في أي من القرارات التي تؤخذ من قبل الشركة.

حالة التنافي الثالثة: القدرة على العمل

لا يمكن تعيين محاسب قانوني إذا كان غير قادر على العمل بسبب المرض أو العجز أو لأي سبب آخر. هذا يعني أن المحاسب القانوني يجب أن يكون قادراً على العمل.

أمثلة على حالات التنافي بسبب القدرة على العمل:

- إذا كان المحاسب القانوني مصاباً بمرض يمنعه من العمل.

¹ القانون التجاري، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مطبوعات بيرتي، 2007، الجزائر، ص 188

- إذا كان المحاسب القانوني معاقاً ويعتمد على مساعدة الآخرين للقيام بعمله.
- إذا كان المحاسب القانوني غير قادر على العمل بسبب أي سبب آخر.

حالة التنافي الرابعة: عدم الامتثال للقوانين واللوائح

لا يمكن تعيين محاسب قانوني إذا لم يمتثل للقوانين واللوائح المعمول بها. هذا يعني أن المحاسب القانوني يجب أن يمتثل للقوانين واللوائح.

أمثلة على حالات التنافي بسبب عدم الامتثال للقوانين واللوائح:

- إذا كان المحاسب القانوني لم يمتثل لقانون المحاسبة والمحاسبين القانونيين.
- إذا كان المحاسب القانوني لم يمتثل لقانون التجارة الجزائري.
- إذا كان المحاسب القانوني لم يمتثل لقانون الاستثمار الجزائري.¹

ثالثاً: موانع التعيين لمحاسب قانوني في الجزائر هي:

موانع التعيين الأول: عدم الحصول على شهادة مهنية

لا يمكن تعيين محاسب قانوني إذا لم يكن حاملاً لشهادة مهنية معترف بها في مجال التدقيق المالي، هذه الشهادة هي:

- شهادة المحاسب القانوني (CPA)
- شهادة المحاسب المعتمد (ACCA)
- شهادة المحاسب المعتمد في التدقيق المالي (CIA)

أهمية شهادة المهنية:

- تثبت الشهادة المهنية أن المحاسب القانوني لديه المعرفة والمهارات اللازمة للقيام بعمله.
- تثبت الشهادة المهنية أن المحاسب القانوني لديه الخبرة اللازمة للقيام بعمله.

موانع التعيين الثاني: عدم الحصول على خبرة عملية كافية

لا يمكن تعيين محاسب قانوني إذا لم يكن لديه خبرة عملية كافية في مجال التدقيق المالي. الخبرة العملية الكافية هي:

- خبرة لا تقل عن 5 سنوات في مجال التدقيق المالي.
- خبرة لا تقل عن 3 سنوات في مجال التدقيق المالي إذا كان المحاسب القانوني حاملاً لشهادة مهنية معترف بها.

أهمية الخبرة العملية:

- تثبت الخبرة العملية أن المحاسب القانوني لديه المهارات والمعرفة اللازمة للقيام بعمله.
- تثبت الخبرة العملية أن المحاسب القانوني لديه القدرة على التعامل مع المشاكل والمواقف المختلفة.

¹ المادة 26 من القانون 10 - 01 وأكدت عليه المادة 715 من القانون التجاري بالنسبة للشركات المساهمة .

موانع التعيين الثالث: القيام بأعمال غير مشروعة

لا يمكن تعيين محاسب قانوني إذا قام بأعمال غير مشروعة في الماضي. الأعمال غير المشروعة هي:

- الأعمال التي تتعارض مع القوانين واللوائح المعمول بها.

- الأعمال التي تتعارض مع المعايير الأخلاقية والمهنية.

أهمية عدم القيام بأعمال غير مشروعة:

- يثبت عدم القيام بأعمال غير مشروعة أن المحاسب القانوني لديه أخلاق ومعياري مهني عالي.

- يثبت عدم القيام بأعمال غير مشروعة أن المحاسب القانوني لديه القدرة على التعامل مع المواقف الصعبة.

موانع التعيين الرابع: القيام بأعمال تتعارض مع مهنة المحاسبة

لا يمكن تعيين محاسب قانوني إذا قام بأعمال تتعارض مع مهنة المحاسبة. الأعمال التي تتعارض مع مهنة المحاسبة

هي:

- الأعمال التي تتعارض مع المعايير الأخلاقية والمهنية.

- الأعمال التي تتعارض مع القوانين واللوائح المعمول بها.

أهمية عدم القيام بأعمال تتعارض مع مهنة المحاسبة:

- يثبت عدم القيام بأعمال تتعارض مع مهنة المحاسبة أن المحاسب القانوني لديه أخلاق ومعياري مهني عالي.

- يثبت عدم القيام بأعمال تتعارض مع مهنة المحاسبة أن المحاسب القانوني لديه القدرة على التعامل مع المواقف الصعبة.¹

حالات إلغاء التعيين لمحاسب قانوني في الجزائر هي:

حالة إلغاء التعيين الأولى: القيام بأعمال غير مشروعة

يمكن إلغاء تعيين محاسب قانوني إذا قام بأعمال غير مشروعة أثناء عمله. الأعمال غير المشروعة هي:

- الأعمال التي تتعارض مع القوانين واللوائح المعمول بها.

- الأعمال التي تتعارض مع المعايير الأخلاقية والمهنية.

أمثلة على الأعمال غير المشروعة:

- القيام بأعمال تزوير أو تزيف.

- القيام بأعمال سرقة أو اختلاس.

- القيام بأعمال تتعارض مع مصالح الشركة أو العملاء.

¹ د. هوام جمعة، د. حمودة وفاء، تنظيم مهنة المحاسبة في الجزائر، دار الجزائرية، الجزائر، 2003، د ط، ص 65.

حالة إلغاء التعيين الثانية: القيام بأعمال تتعارض مع مهنة المحاسبة

يمكن إلغاء تعيين محاسب قانوني إذا قام بأعمال تتعارض مع مهنة المحاسبة. الأعمال التي تتعارض مع مهنة المحاسبة هي:

- الأعمال التي تتعارض مع المعايير الأخلاقية والمهنية.
- الأعمال التي تتعارض مع القوانين واللوائح المعمول بها.

- أمثلة على الأعمال التي تتعارض مع مهنة المحاسبة:
- القيام بأعمال تتعارض مع مصالح الشركة أو العملاء.
- القيام بأعمال تضر بسمعة الشركة أو المهنة.
- القيام بأعمال تتعارض مع القيم الأخلاقية والمهنية.

حالة إلغاء التعيين الثالثة: عدم الامتثال للقوانين واللوائح

يمكن إلغاء تعيين محاسب قانوني إذا لم يمثل للقوانين واللوائح المعمول بها. القوانين واللوائح هي:

- قانون المحاسبة والمحاسبين القانونيين.
- قانون التجارة الجزائري.
- قانون الاستثمار الجزائري.

- أمثلة على عدم الامتثال للقوانين واللوائح:
- عدم تقديم التقارير المالية في الوقت المحدد.
- عدم الامتثال للمعايير المحاسبية.
- عدم الامتثال للقوانين واللوائح المتعلقة بالضرائب.¹

حالة إلغاء التعيين الرابعة: القيام بأعمال تضر بالشركة أو بالعملاء

يمكن إلغاء تعيين محاسب قانوني إذا قام بأعمال تضر بالشركة أو بالعملاء. الأعمال التي تضر بالشركة أو بالعملاء هي:

- الأعمال التي تتعارض مع مصالح الشركة أو العملاء.
- الأعمال التي تضر بسمعة الشركة أو المهنة.
- الأعمال التي تتعارض مع القيم الأخلاقية والمهنية.

¹ لطفي علي شعباني، وسام زرقواد، ممارسة المحاسبة الابداعية في الجزائر في ظل قوانين وأخلاقيات المهنة، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، د ط، 2018، ص 213.

- أمثلة على الأعمال التي تضر بالشركة أو بالعملاء:
- القيام بأعمال تتعارض مع مصالح الشركة أو العملاء.
- القيام بأعمال تضر بسمعة الشركة أو المهنة.
- القيام بأعمال تتعارض مع القيم الأخلاقية والمهنية

الإجراءات القانونية لإلغاء تعيين محاسب قانوني في الجزائر هي:

الإجراء الأول: تقديم شكوى

يجب تقديم شكوى إلى الهيئة الجزائرية للاستثمار أو إلى البنك المركزي الجزائري أو إلى وزارة المالية الجزائرية.

الشكوى يجب أن تتضمن:

- تفاصيل حول الأعمال غير المشروعة أو الأعمال التي تتعارض مع مهنة المحاسبة.
- أدلة على هذه الأعمال.
- طلب إلغاء تعيين المحاسب القانوني.

الإجراء الثاني: التحقيق

تقوم الهيئة الجزائرية للاستثمار أو البنك المركزي الجزائري أو وزارة المالية الجزائرية بالتحقيق في الشكوى.

التحقيق يجب أن يتضمن:

- جمع الأدلة.
- استجواب الشهود.
- تقييم الأدلة.

الإجراء الثالث: إصدار قرار

بعد الانتهاء من التحقيق، تقوم الهيئة الجزائرية للاستثمار أو البنك المركزي الجزائري أو وزارة المالية الجزائرية

بإصدار قرار. القرار يجب أن يتضمن:

- إلغاء تعيين المحاسب القانوني.
- فرض غرامات أو عقوبات على المحاسب القانوني.
- اتخاذ إجراءات أخرى لضمان حماية مصالح الشركة أو العملاء.¹

¹ حسنية ساعد بخوش، دور خصائص لجان التدقيق في الحد من ممارسات المحاسبة الابداعية، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 8 الجزائر ، 2021، ص198.

الإجراء الرابع: الطعن

يمكن للمحاسب القانوني الطعن في القرار الصادر عن الهيئة الجزائرية للاستثمار أو البنك المركزي الجزائري أو وزارة المالية الجزائرية. الطعن يجب أن يتضمن:

- أسباب الطعن.
- أدلة تدعم الطعن.
- طلب إعادة النظر في القرار.

الإجراء الخامس: النظر في الطعن

تقوم الهيئة الجزائرية للاستثمار أو البنك المركزي الجزائري أو وزارة المالية الجزائرية بالنظر في الطعن. النظر في الطعن يجب أن يتضمن:

- تقييم الأسباب والأدلة المقدمة.
- اتخاذ قرار نهائي.

ثانيا: مهام ومسؤولية المدقق المالي

1- مهام المدقق المالي:

تتلخص هذه المهام في :

- ✚ فحص السجلات المحاسبية و مراجعة دفاتر الحسابات، الفواتير والمستندات المالية، والقيود المحاسبية للتأكد من دقتها وتوافقها مع المعايير المحاسبية.
- ✚ إعداد تقارير التدقيق واعداد تقرير نهائي يوضح الرأي المهني حول مدى عدالة القوائم المالية وما إذا كانت تعكس الوضع المالي الحقيقي للمنشأة.
- ✚ تقييم نظام الرقابة الداخلية وفحص مدى كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة وتقديم التوصيات لتحسينه.¹
- ✚ التحقق من الالتزام بالقوانين واللوائح والتأكد من التزام المؤسسة بالأنظمة المحاسبية الضريبية، والتشريعات المالية السارية.
- ✚ كشف الأخطاء المالية أو التلاعب المحتمل (الاحتيال) في الحسابات واتخاذ الاجراءات اللازمة حيالها.
- ✚ التواصل مع الادارة ومناقشة نتائج التدقيق مع الادارة وتقديم المشورة لتحسين الأداء المالي ونظام الرقابة..

¹ محمد الصالح فروم، دور التدقيق الداخلي في تفعيل حوكمة المؤسسات العمومية الاقتصادية لولاية سكيكدة، مجلة أبحاث للدراسات الاقتصادية والادارية، مجلد 2، العدد 2، الجزائر، 2019، ص19

- المحافظة على سرية المهنية والحفاظ على سرية المعلومات المالية وعدم استخدامها أو الإفصاح عنها إلا وفقا للقوانين والمعايير الأخلاقية.
- المشاركة في التخطيط المالي الضريبي في بعض الحالات، يساهم المدقق في تقديم استشارات مالية أو ضريبية حسب تخصصه، ولكن دون الإخلال باستقلاليته.
- التدقيق المستمر أو الدوري وتنفيذ عمليات تدقيق دورية (ربع سنوية أو سنوية) حسب متطلبات المؤسسة أو القوانين المحلية.
- مراجعة الامتثال للسياسات والإجراءات الداخلية والتأكد من أن الشركة تطبق السياسات والإجراءات المعتمدة داخليا بشكل فعال.

2- مسؤولية المدقق المالي هي:

- مسؤولية المدقق المالي تتمثل في تقديم رأي فني مستقل وموضوعي حول مدى عدالة القوائم المالية للمنشأة، ولكن دون أن يكون مسؤولا عن اعداد هذه القوائم، تتضمن مسؤولياته ما يلي:
- ✓ ابداء رأي مهني مستقل ومسؤول عن ابداء رأي محايد حول ما اذا كانت القوائم المالية نعبر بصدق وعدالة عن المركز المالي ونتائج الأعمال والتدفقات النقدية.¹
- ✓ تقييم مخاطر التحريفات وتحديد وتقييم مخاطر وجود تحريف جوهري سواء ناتج عن خطأ أو احتيال، وفي البيانات المالية واتخاذ الإجراءات المناسبة للكشف عنها.
- ✓ فهم نظام الرقابة الداخلية، فمن مسؤولياته وتقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية المتبع لدى العميل لتحديد مدى الاعتماد عليه خلال التدقيق.
- ✓ الالتزام بالمعايير المهنية، فيجب على المدقق الالتزام بمعايير التدقيق الدولية أو المحلية، إضافة إلى قواعد السلوك المهني الأخلاقي.
- ✓ توثيق أعمال التدقيق، فمسؤول عن توثيق جميع إجراءات ونتائج التدقيق لضمان إمكانية مراجعتها لاحقا والتأكد من كفاءتها.
- ✓ الإبلاغ عن المخالفات الجسيمة إذا اكتشف عمليات احتيال أو خرق للقوانين، يجب عليه إبلاغ الإدارة أو الجهات المختصة حسب الحالة.
- ✓ عظم تحمل مسؤولية إعداد القوائم المالية، واعداد قوائم مسؤولية الإدارة، ليس المدقق دوره ينحصر في مراجعتها وتقييم مدى صدقها وشفافيتها.
- ✓ المحافظة على السرية، فالمدقق مسؤول عن الحفاظ على سرية المعلومات التي يطلع عليها أثناء عمله، مالم يتطلب القانون خلاف ذلك

¹ عمر شريفي، التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة بين مسؤولية المدقق والإدارة، أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، المجلد 1، العدد 19، الجزائر، 2016، ص 222.

3- مسؤولية مدقق المالي المتعلقة بالتدقيق الداخلي

- تقييم نظام الرقابة الداخلية للشركة.
- تقييم أداء الشركة المالي.
- تقديم توصيات لتحسين الأداء المالي للشركة.

4- مسؤولية مدقق المالي المتعلقة بالتدقيق الخارجي

- مراجعة الحسابات المالية للشركة.
- تقييم نظام الرقابة الداخلية للشركة.
- تقديم توصيات لتحسين الأداء المالي للشركة.

4- المسؤولية التأديبية للمدقق المالي هي:

المسؤولية التأديبية العامة

- الامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها.
- الامتثال للمعايير المهنية للمدققين الماليين.
- الحفاظ على سرية المعلومات المالية للشركة.
- تجنب أي تضارب في المصالح قد يؤثر على أداء عمله.

5- المسؤولية المدنية للمدقق المالي هي:

التعويضات المدنية

- التعويضات عن الأضرار الناجمة عن الأخطاء أو المخالفات.
- التعويضات عن الأضرار الناجمة عن عدم الامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها.
- التعويضات عن الأضرار الناجمة عن عدم الامتثال للمعايير المهنية للمدققين الماليين.

6- المسؤولية الجزائية للمدقق المالي هي:

المسؤولية الجزائية العامة

- المسؤولية عن الجرائم المالية والاقتصادية.
- المسؤولية عن الجرائم المتعلقة بالتدقيق والمراجعة.
- المسؤولية عن الجرائم المتعلقة بالمحاسبة والمالية.¹

¹ عمر شريفي، التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة بين مسؤولية المدقق والإدارة، نفس المرجع، ص 234.

7 - العقوبات الجزائية

- السجن.
- الغرامات.
- الحرمان من ممارسة المهنة.
- الإيقاف عن العمل.

ثالثاً : حقوق وواجبات المدقق المالي:

حقوق المدقق المالي: في الجزائر هي الحقوق التي يتمتع بها المدقق المالي وفقاً للقوانين واللوائح المعمول بها في الجزائر هذه الحقوق تهدف إلى ضمان أن المدقق المالي يتمتع بالاستقلالية والحرية في أداء عمله، وأن يتمتع بالحماية اللازمة لضمان أداء عمله بشكل فعال، فنجد:

1- حق الاستقلالية في العمل:

- يجب أن يكون المدقق المالي مستقلاً في عمله.
- يجب أن يكون المدقق المالي قادراً على أداء عمله دون أي تأثيرات خارجية.
- يجب أن يكون المدقق المالي قادراً على اتخاذ القرارات اللازمة لأداء عمله.¹

2- حق الوصول إلى المعلومات:

- يجب أن يكون المدقق المالي قادراً على الوصول إلى المعلومات اللازمة لأداء عمله.
- يجب أن يكون المدقق المالي قادراً على الحصول على المعلومات من مصادر مختلفة.
- يجب أن يكون المدقق المالي قادراً على تحليل المعلومات وتقديم توصيات فعالة.

3- حق الحماية من التهديدات:

- يجب أن يكون المدقق المالي محمياً من التهديدات التي قد تؤثر على أداء عمله.
- يجب أن يكون المدقق المالي قادراً على الإبلاغ عن أي تهديدات قد تؤثر على أداء عمله.
- يجب أن يكون المدقق المالي قادراً على الحصول على الحماية اللازمة من الجهات المعنية.

4- حق الحصول على التدريب والتطوير:

- يجب أن يكون المدقق المالي قادراً على الحصول على التدريب والتطوير اللازمين لأداء عمله.
- يجب أن يكون المدقق المالي قادراً على الحصول على التدريب والتطوير من مصادر مختلفة.
- يجب أن يكون المدقق المالي قادراً على تطبيق المعرفة والمهارات المكتسبة في أداء عمله.

¹ غسان فالج المطارنة، تدقيق الحسابات المعاصرة (الناحية النظرية)، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، ط 1، 2006، ص 84.

5- حق الحصول على التعويض العادل:

- يجب أن يكون المدقق المالي قادرًا على الحصول على التعويض العادل عن عمله.
- يجب أن يكون المدقق المالي قادرًا على الحصول على التعويض عن الوقت والجهد المبذولين في أداء عمله.
- يجب أن يكون المدقق المالي قادرًا على الحصول على التعويض عن النفقات التي يتكبدها في أداء عمله.

واجبات المدقق المالي: في الجزائر هي الواجبات التي يتحملها المدقق المالي وفقًا للقوانين واللوائح المعمول بها في الجزائر. هذه الواجبات تهدف إلى ضمان أن المدقق المالي يؤدي عمله بشكل فعال ومسؤول نجد:

1- واجب التدقيق المالي:

- يجب أن يقوم المدقق المالي بتدقيق الحسابات المالية للشركات والمؤسسات الاقتصادية.
- يجب أن يقوم المدقق المالي بتحليل البيانات المالية وتقديم توصيات فعالة.
- يجب أن يقوم المدقق المالي بتقديم تقرير عن نتائج التدقيق المالي.¹

2- واجب التحقق من صحة البيانات المالية:

- يجب أن يقوم المدقق المالي بالتحقق من صحة البيانات المالية للشركات والمؤسسات الاقتصادية.
- يجب أن يقوم المدقق المالي بالتحقق من دقة البيانات المالية وتقديم توصيات فعالة.
- يجب أن يقوم المدقق المالي بتقديم تقرير عن نتائج التحقق من صحة البيانات المالية.

3- واجب تقديم المشورة المالية:

- يجب أن يقوم المدقق المالي بتقديم المشورة المالية للشركات والمؤسسات الاقتصادية.
- يجب أن يقوم المدقق المالي بتقديم المشورة المالية حول كيفية تحسين أداء الشركات والمؤسسات الاقتصادية.
- يجب أن يقوم المدقق المالي بتقديم المشورة المالية حول كيفية تقليل المخاطر المالية.

4- واجب الحفاظ على سرية المعلومات:

- يجب أن يحافظ المدقق المالي على سرية المعلومات المالية للشركات والمؤسسات الاقتصادية.
- يجب أن يحافظ المدقق المالي على سرية المعلومات المالية التي يحصل عليها خلال أداء عمله.
- يجب أن يحافظ المدقق المالي على سرية المعلومات المالية التي يتم تقديمها إليه.

5- واجب الامتثال للقوانين واللوائح:

- يجب أن يمثل المدقق المالي للقوانين واللوائح المعمول بها في الجزائر.
- يجب أن يمثل المدقق المالي للمعايير المهنية للتدقيق المالي.
- يجب أن يمثل المدقق المالي للقوانين واللوائح المالية المعمول بها في الجزائر.

¹ غسان فالج المطارنة، تدقيق الحسابات المعاصرة (الناحية النظرية)، نفس المرجع، ص 36.

المبحث الثاني : الإطار المفاهيمي لنظام الرقابة المالية

الإطار المفاهيمي لنظام الرقابة المالية هو مجموعة من المفاهيم والمبادئ التي تشكل الأساس لنظام الرقابة المالية، هذا الإطار يحدد كيفية عمل نظام الرقابة المالية ويشمل العديد من العناصر المهمة.

المطلب الأول : مفهوم الرقابة المالية وأهميتها

أولاً : تعريف الرقابة المالية

تعرف الرقابة بصفة عامة على أنها عملية الإشراف والتوجيه التي تهدف إلى ضمان أن الأنشطة تتم وفق للخطط والمعايير المحددة. يعرف البعض الرقابة المالية بأنها مجموعة الأعمال المتعلقة بتنفيذ الخطة وتسجيل الأرقام التي تحقق وتحليلها للتعرف على مدلولها ثم اتخاذ ما يلزم من إجراءات لتنمية أي اتجاه يساعد على تحقيق الأهداف أو معالجة أي قصور.¹

ويمكن تعريفها أيضاً: "مراجعة العمليات للتأكد من أن التدفقات النقدية التي تمت كانت ووفقاً للخطة الموضوعة مسبقاً وأن الانحرافات التي حدث لها ما يبرره و مما سبق ذكره يمكن القول أن الرقابة المالية هي: تدقيق الحسابات ومراجعة العمليات المالية وفحص أنظمة الرقابة الداخلية وغرضها المحافظة على أموال المؤسسة من سوء التصرف وذلك عن طريق التأكد من إتباع إجراءات وقواعد العمل المحددة والتحقق من أن تدفق الأموال النقدية يتم طبقاً للخطة الممثلة في الموازنة التقديرية النقدية."

ثانياً : أهمية الرقابة المالية

تستخدم المراقبة في أي منظمة لتحقيق الفوائد التالية:

- لتحقيق نوع من النمطية أو التوافق لأداء العاملين كما هو الحال في دراسة الوقت و الحركة وإعداد جداول العمل.
- لتحديد مقدار السلطة المفوضة للمسؤولين مع تحديد طبيعة أعمالهم والتي عادة ما تكون مكتوبة في سجلات الوصف الوظيفي للعمال.²
- لتوجيه أداء الأفراد وتحفيزهم.
- بالإضافة إلى استخدامها للتأكد من أن المنظمة قد حققت أهدافها العامة وفق ما تم التخطيط له
- ضمان الامتثال للسياسات والإجراءات: تهدف الرقابة إلى ضمان أن يلتزم الموظفون والإداريون بالسياسات والإجراءات المعمول بها داخل المؤسسة.

¹ د. عطية عاطف، الرقابة المالية والمراجعة الداخلية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن عمان، ط 1، 2014، ص 101.

² د. عدنان الطرشة، الرقابة المالية والمحاسبية في المؤسسات العامة، دار الفكر، لبنان، بيروت، ط 2، 2010، 68.

- تحقيق الكفاءة والفعالية : تعمل الرقابة على تحقيق الكفاءة والفعالية في العمليات والأنشطة داخل المؤسسة، من خلال تحليل الأداء وتقديم التوصيات لتحسينه.
- منع الاحتيال والسرقة فتساهم الرقابة في منع الاحتيال والسرقة من خلال رصد ومراقبة العمليات المالية والتدقيق في السجلات المالية.
- تعزيز الثقة والشفافية تعمل الرقابة على تعزيز الثقة والشفافية داخل المؤسسة، من خلال إظهار الأداء الصحيح والتقارير المالية الموثوقة
- تحقيق الأهداف والرؤية تساعد الرقابة في تحقيق الأهداف والرؤية المؤسسية، من خلال مراقبة الأداء وتقديم التوصيات لتحسين الأداء.¹

المطلب الثاني: خطوات المراقبة وأنواعها

1- خطوات المراقبة :

يمكن تصنيف خطوات المراقبة الى 5 خطوات وهي:

وضع المعايير الرقابية للأداء : الخطوة الأولى في عملية الرقابة هي تحديد المعايير، والمعيار هي نموذج أو مستوى الأداء المرغوب تحقيقه، ولا يتم تحديد المعايير عن طريق اختيار رقم عشوائيًا، ولكن يتم تحديده على أساس الأداء السابق للموظفين وأداء العام الماضي للمنظمة وحالة السوق. والمعايير هي مؤشرات يمكننا مقارنة ناتج معين بها، وتخدم الغرض من كونها عتبة يجب تحقيقها أو تجاوزها، ويجب ان تكون المعايير مفهومة وواضحة وبشكل عام يمكن تصنيف جملة المعايير الرقابية إلى نوعين:

أ – معايير كمية مادية ملموسة وهي تأخذ أشكال عدة مثل:

مقاييس كمية ، ومن أمثلتها المعروفة عمليا كل من:

* معايير قياس كفاءة استغلال طاقة الآلات: كعدد الوحدات التي تنتجها الآلة الواحدة خلال مدة زمنية معينة

* معايير قياس كفاءة استغلال وقت العمل الرسمي: كعدد الوحدات التي تنتج فعلا خلال ساعة العمل أو

خلال المدة الزمنية المحددة.

* معايير قياس كفاءة استغلال المواد الخام: ككمية كل صنف من أصناف المواد الخام المستخدمة فعلا في إنتاج

الوحدة الواحدة.

-مقاييس مالية، ومن أمثلتها:

* معايير قياس كفاءة استغلال رأس المال المستثمر؛ وذلك بحسب معدل العائد على الاستثمار.

* معايير قياس كفاءة الإنفاق؛ مثل مدى كفاءة استغلال المصروفات الثابتة كالإيجار والفائدة على القروض لأقصى

درجات الاستغلال (التي تعرف بالروافع التشغيلية والمالية).

¹ د. عدنان الطرشة، الرقابة المالية والمحاسبية في المؤسسات العامة، نفس المرجع، ص 75.

* معايير قياس كفاءة سياسة التحصيل لأوراق القبض؛ وذلك من خلال قياس عدد أيام التحصيل الفعلية للمستحقات الموجودة لدى المدينين.

ب - معايير نوعية غير مادية: وهي التي يصعب ترجمتها في شكل مقاييس مادية ملموسة، ومن ثم فهي معايير اجتهدية تختص بمحاولة قياس مدى كفاءة الإدارة في قيامها بأعبائها الاجتماعية والإنسانية نحو فئات المنظمة المختلفة الآتية:

- فئة المستهلكين: حيث يمكن تقدير درجة رضاهم عن منتجات المنظمة باستخدام معدل تكرار الشراء.
- فئة الموردين: حيث يمكن تقدير مدى حرصهم على التعامل مع المنظمة من خلال عدد مرات الخصم المكتسب أو الشراء الآجل.

2- أنواع الرقابة:

للمراقبة عدة انواع نذكر منها:

❖ **المراقبة الذاتية والمراقبة الفوقية:** المراقبة الذاتية تعني القدرة على مراقبة النفس والسلوك واتخاذ القرارات بشكل مستقل ومنظم، دون الحاجة إلى تدخل خارجي، اما المراقبة الفوقية تعني المراقبة التي تمارس من قبل جهة أعلى أو سلطة أعلى على جهة أو سلطة أدنى بهدف ضمان الامتثال للقوانين واللوائح وضمان سلامة وفعالية العمليات والأنشطة.

❖ **المراقبة الداخلية والمراقبة الخارجية:** المراقبة الداخلية تشير إلى العمليات والإجراءات التي تقوم بها المؤسسة نفسها لضمان الامتثال للمعايير والسياسات والإجراءات الداخلية. وتهدف المراقبة الداخلية إلى تحسين الكفاءة والفعالية وتقليل المخاطر داخل المؤسسة، أما المراقبة الخارجية فتشير إلى العمليات التي تقوم بها جهات خارجية مستقلة، مثل الجهات التنظيمية أو المراجعين الخارجيين، لتقييم ومراقبة أداء المؤسسة وامتثالها للمعايير والقوانين الخارجية

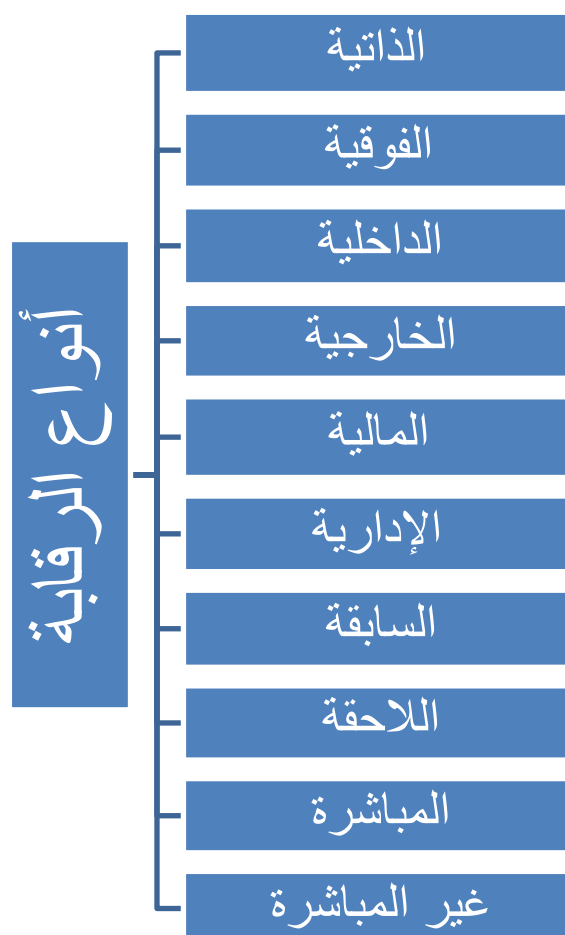
❖ **المراقبة المالية والمراقبة الادارية:** المراقبة المالية والإدارية هي عملية تقييم ومراقبة العمليات المالية والإدارية في المؤسسة أو المنظمة بهدف ضمان تحقيق الأهداف المالية والإدارية بكفاءة وفعالية. تهدف هذه العملية إلى ضمان التزام الشركة بالقوانين واللوائح المالية والإدارية، وتحقيق الشفافية والمصادقية في التقارير المالية والإدارية، والحد من المخاطر المالية والإدارية التي قد تواجه المؤسسة، تشمل المراقبة المالية والإدارية العديد من الأنشطة مثل التدقيق الداخلي، والتقييم الدوري للعمليات المالية والإدارية، وتطبيق إجراءات الرقابة الداخلية، وتحليل البيانات المالية والإدارية، وتقديم التقارير والتوصيات لإدارة المؤسسة.¹

❖ **المراقبة السابقة والمراقبة اللاحقة:** وتفرق الكثير بي ن المراقبة قبل إتمام الأداء وبعده حيث يطلق على الأول المراقبة السابقة (مثال في حالة صرف الأموال مراقبة سابقة على الصرف)، أما المراقبة اللاحقة فهي مراقبة تأت ي بعد إتمام الإجراء أو الأداء وتدوينه لكشف أي انحراف فيه، وهناك أمثلة كثيرة عن هذا النوع سواء في الأعمال المالية أو الأعمال الادارية حيث يكون التصحيح من المستويات العليا.

¹ د.نزيه حماد، التدقيق والرقابة المالية في المؤسسات العامة والخاصة، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، ط 2، 2019، ص 135.

❖ المراقبة المباشرة وغير المباشرة : المراقبة المباشرة تتميز بأنها لا تحتاج الى درجات أو وسطاء في ممارستها، فعلاقة الرئيس بالمرؤوسين ورقابته لعمله تمثله ا، وهي طبيعية ومفترضة، وتدقق في كيفية الأداء وتوقيعه وأسلوب انجازه ولها حق التدخل الفوري . أما المراقبة غير المباشرة فهي متباعدة عن الأداء ولا تقترب كثيرا منه وإنما تهتم بالكليات والمجموعات أو الانجازات بعد اتمامها واستخراج المؤشرات الدالة عليها.¹

الشكل رقم (01) : يمثل أنواع الرقابة.²



مخطط رقم 1 أنواع الرقابة

¹ د.نزيه حماد، التدقيق والرقابة المالية في المؤسسات العامة والخاصة، نفس المرجع، ص137.

² سارة محمد الرشيد، أنواع الرقابة المالية وأثرها في تحسين الأداء المالي في المؤسسات العامة، أطروحة ماجستير، جامعة الملك سعود، كلية إدارة الأعمال، 2021، ص62.

المطلب الثالث: دور المدقق المالي في تقييم نظام الرقابة الداخلية.

إن دور المدقق المالي يعد من المهام الأساسية التي يقوم بها المدقق المالي، سواء كان مدققاً داخلياً أو خارجياً، ومن أدواره في هذا المجال نجد:

1- فهم نظام الرقابة الداخلية: تعتبر أول خطوة يقوم بها المدقق هي فهم المكونات نظام الرقابة الداخلية لدى المنشأة، والتي تشمل:

- البيئة الرقابية.
- تقييم المخاطر.
- الأنشطة الرقابية.
- المعلومات والاتصال.
- المراقبة (Monitoring)

2- تقييم تصميم النظام: فالمدقق يقوم بتحليل ما إذا كانت السياسات والإجراءات الموضوعية مصممة بشكل جيد لتقليل المخاطر، وضمان تحقيق الأهداف التشغيلية والتقارير المالية والامتثال.

3- اختبار فعالية النظام: يتطلب من المدقق إجراء اختبارات عملية للتأكد من أن الرقابة الداخلية تعمل بالفعل كما هو مخطط لها، وليس فقط موجودة على الورق، وتشمل هذه الاختبارات:

- مراجعة المستندات.
- ملاحظة الإجراءات.
- إجراء مقابلات مع الموظفين.
- إعادة تنفيذ بعض العمليات.

4- تحديد نقاط الضعف والقصور: بناءً على التحليل والاختبارات، يحدد المدقق نقاط الضعف أو القصور التي قد تؤثر سلباً على دقة التقارير المالية أو فعالية العمليات.

5- تقديم التوصيات: فالمدقق يقدم توصيات لتحسين نظام الرقابة الداخلية، سواءاً لتعزيز الضبط أو التقليل من فرص التلاعب والاحتيال.

6- التأثير على خطة التدقيق: فنتائج تقييم الرقابة الداخلية تؤثر بشكل مباشر على مدى اختبارات التدقيق، فإذا كانت الرقابة قوية يمكن تقليل اختبارات التفاصيل، والعكس صحيح.

7- التقرير للإدارة أو الجهات المعنية: فالمدقق يرفع تقاريره إلى الإدارة العليا أو لجنة التدقيق أو الملاك، ويشمل ذلك ملاحظاته حول فعالية الرقابة الداخلية، وتوصياته.¹

¹ البرقاوي حلي عبد القادر، التدقيق والرقابة الداخلية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، ط 2، 2014، ص 78.

المبحث الثالث : إعداد تقارير المدقق المالي

تعتبر هذه التقارير جزءاً أساسياً من عملية التدقيق المالي، حيث أن المراجع يقوم بمراجعة القوائم المالية وفقاً للمعايير المهنية التي تحدد كيفية إجراء المراجعة وتقديم الآراء. يُعتبر تقرير المراجع أداة أساسية للشفافية في الأعمال التجارية ويسهم في تعزيز الثقة بين الشركات وجمهور المتعاملين معها.

المطلب الأول : تعريف تقرير المراجع وعناصره

أولاً: ما هو تقرير المراجع:

1- تعريف تقرير المراجع:

تقرير المراجع هو وثيقة رسمية يصدرها مراجع الحسابات (أو المدقق المالي) بعد أن يقوم بفحص القوائم المالية لشركة أو منظمة، وذلك للتحقق من مدى دقتها وصحتها وامتثالها للمعايير المحاسبية المعتمدة. الهدف الأساسي من تقرير المراجع هو توفير تأكيد للمستفيدين من القوائم المالية، مثل المساهمين والمستثمرين وأصحاب المصلحة، بشأن صحة البيانات المالية والمعلومات المحاسبية التي تقدمها الشركة.¹

تعتبر هذه التقارير جزءاً أساسياً من عملية التدقيق المالي، حيث أن المراجع يقوم بمراجعة القوائم المالية وفقاً للمعايير المهنية التي تحدد كيفية إجراء المراجعة وتقديم الآراء. يُعتبر تقرير المراجع أداة أساسية للشفافية في الأعمال التجارية ويسهم في تعزيز الثقة بين الشركات وجمهور المتعاملين معها.

عادةً ما يتضمن التقرير رأي المراجع، الذي يمكن أن يكون إيجابياً أو سلبياً أو متحفظاً، بناءً على نتائج التدقيق. كما يحتوي التقرير على معلومات حول نطاق المراجعة، وأية تحفظات أو استثناءات في القوائم المالية.

من خلال هذا التقرير، يتمكن المتعاملون مع الشركة من تقييم الوضع المالي لها، مما يعزز عملية اتخاذ القرار، سواء في الاستثمارات أو الشراكات التجارية أو حتى القرارات الإدارية الداخلية.

2- العناصر الأساسية المكونة لتقرير المراجع:

1. عنوان التقرير:

يشمل عادةً عنواناً واضحاً مثل "تقرير مراجع الحسابات" أو "تقرير المدقق المالي".

2. معلومات عن الجهة المراجعة:

يتضمن معلومات حول الشركة أو الكيان الذي تم مراجعة بياناته المالية. يتضمن التقرير اسم الكيان، الفترة المالية المعنية، ومعلومات عن الحسابات أو العمليات المالية التي تم تدقيقها.

¹ دعاء عبد الله النمر، أثر تقارير المدقق الخارجي في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية، أطروحة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، 2021، ص 58.

3. مقدمة التقرير:

يحتوي هذا الجزء على مقدمة مختصرة حول نطاق المراجعة. يوضح المراجع هنا أنه قد تم فحص القوائم المالية وفقاً للمعايير المحاسبية المقبولة دولياً أو المحلية.¹

4. نطاق المراجعة:

يوضح المراجع في هذا الجزء نطاق العمل الذي تم القيام به. يبين كيف تمت المراجعة، والأساليب التي تم استخدامها، والمستندات أو البيانات التي تم فحصها.

5. الآراء والتأكيدات:

هنا يقدم المراجع رأيه المهني حول القوائم المالية. قد يكون أحد الأنواع التالية:

رأي غير متحفظ: القوائم المالية تقدم صورة عادلة وغير مضللة.

رأي متحفظ: هناك بعض التحفظات حول دقة بعض العناصر.

رأي سلبي: القوائم المالية تحتوي على أخطاء كبيرة أو ملاحظات جوهرية.

رفض الرأي: المراجع غير قادر على تحديد ما إذا كانت القوائم المالية تعكس الوضع المالي بدقة.

6. الإيضاحات والبيانات المكملّة :

يتضمن هذا الجزء أي ملاحظات أو تفاصيل إضافية حول الأمور التي قد تكون تؤثر على فهم القوائم المالية

مثلاً، قد يتم تسليط الضوء على القضايا القانونية أو التغييرات في السياسات المحاسبية.

7. التأكيد على الامتثال للمعايير:

يوضح المراجع في هذه الفقرة إذا كانت القوائم المالية متوافقة مع المعايير الدولية للمحاسبة (IFRS) أو

المعايير المحلية مثل (GAAP).

8. التوقيع وتاريخ التقرير:

يتضمن التقرير توقيع المراجع الذي يؤكد أن التقرير يعكس نتائج المراجعة بشكل دقيق. كما يتضمن تاريخ

إصدار التقرير.

9. إشارة إلى التقرير المالي المرفق:

قد يتضمن التقرير إشارة إلى القوائم المالية المرفقة بالتقرير، مثل الميزانية العمومية، بيان الدخل، بيان التدفقات النقدية، إلخ.

3- أهمية تقرير المراجع:

- يساعد المستثمرين والمساهمين في اتخاذ قرارات مستنيرة حول أداء الشركة أو الكيان.

- يضمن الشفافية والمصداقية في العمليات المالية.

- يساهم في تحسين الإدارة المالية للشركة عبر تسليط الضوء على المجالات التي قد تحتاج إلى تحسين.²

¹ دعاء عبد الله النمر، أثر تقارير المدقق الخارجي في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية، نفس المرجع، ص 60.

² حسام مصطفى سلامة، تحليل مضمون تقارير المراجعة وفق المعايير الدولية للتدقيق، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، 2020، ص 130.

المطلب الثاني : أنواع التقارير.

يتم تقسيم أنواع التقارير حسب عدة تصنيفات أهمها:

أولاً: من حيث درجة الإلزام

تنقسم التقارير من حيث درجة الإلزام إلى نوعين :

1-تقارير المراجعة العامة

تقارير المراجعة العامة هي تقارير يتم إعدادها بعد إجراء عملية تدقيق شاملة للأنشطة المالية والإدارية في شركة أو مؤسسة، بهدف تقييم الوضع المالي العام والامتثال للمعايير المحاسبية والتشريعات القانونية. يهدف هذا النوع من التقارير إلى تقديم صورة واضحة وشفافة عن الوضع المالي للكيان ومدى دقة وموثوقية القوائم المالية التي يقدمها¹.

2- الهدف من تقارير المراجعة العامة:

- 1- تحقيق الشفافية: توضح التقارير المالية بشكل دقيق وواضح الوضع المالي للشركة أو المؤسسة، مما يساعد في تعزيز الثقة بين المساهمين والمستثمرين والجمهور.
- 2- التأكد من الامتثال: التأكد من أن الشركة تلتزم بالقوانين المحلية والدولية والمعايير المحاسبية، مثل المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) أو المعايير المحلية (مثل GAAP).
- 3- التقليل من المخاطر: يكشف التقرير عن أي مخاطر مالية قد تهدد استدامة الشركة أو تكشف عن سوء إدارة الموارد المالية.

2- أهمية تقارير المراجعة العامة:

- تعزيز الثقة: يساعد التقرير في بناء الثقة بين المساهمين والعملاء والمستثمرين، حيث يقدم رؤية واضحة حول مدى دقة وموثوقية البيانات المالية.
- دعم اتخاذ القرارات: يساهم التقرير في اتخاذ قرارات مالية مستنيرة من قبل الأطراف المعنية، مثل المساهمين، ومديري الشركات، أو المستثمرين المحتملين.
- الامتثال للأطر القانونية: يساعد التقرير في ضمان أن الشركة تلتزم بالقوانين والأنظمة المحاسبية المحلية والدولية.

2 - تقارير المراجعة الخاصة

تقارير المراجعة الخاصة هي تقارير يصدرها مراجع الحسابات بناءً على طلب جهة معينة (مثل مجلس الإدارة أو المساهمين أو جهة حكومية)، وتتناول موضوعات أو عمليات مالية محددة، تختلف عن التقارير المالية السنوية العامة.

أنواع تقارير المراجعة الخاصة:

1. تقرير عن الفحص المحدود (Limited Review Report) يُطلب غالباً لمراجعة ربع سنوية أو نصف سنوية، ويكون نطاقه محدوداً مقارنة بالمراجعة الكاملة.
2. تقرير عن الالتزام بعقد أو اتفاقية معينة كأن يُطلب من المراجع التأكد مما إذا كانت الشركة تلتزم بشروط قرض معين.
3. تقرير عن حسابات أو عمليات معينة مثل مراجعة صندوق خاص أو مشروع معين فقط، دون مراجعة القوائم المالية بالكامل.

¹ حسام مصطفى سلامة، تحليل مضمون تقارير المراجعة وفق المعايير الدولية للتدقيق، نفس المرجع، ص 134.

4. تقرير عن إجراءات متفق عليها (Agreed Upon Procedures) يتفق العميل والمراجع على إجراءات معينة، ويقوم المراجع بتنفيذها فقط دون إبداء رأي.

الجدول رقم (1) : يمثل الفرق بين تقرير المراجعة العادي وتقرير المراجعة الخاصة ¹

العنصر	تقرير المراجعة الخاصة	تقرير المراجعة العادي
الغرض	تلبية احتياجات جهة محددة في موضوع أو عملية معينة	إبداء رأي حول القوائم المالية ككل
النطاق	محدد و محدود سلفا حسب الطلب	شامل لجميع مكونات القوائم المالية
المعايير المستخدمة	قد تستخدم معايير خاصة مثل ifrs أو إجراءات متفق عليها	معايير المراجعة الدولية \ المحلية الكاملة
مستخدمو التقارير	محدد (جهة طالبة مثل البنك أو مجلس الإدارة)	عام (مساهمون ، الجهات الرقابية ، المستثمرون)
وجود رأي في	قد لا يتضمن رأيا ؛ بل نتائج فقط	يتضمن رأيا فنيا نظيفا (رأي نظيف ، متحفظ)
درجة التأكد	تأكيد محدود أو بدون تأكيد (حسب نوع التقرير)	تأكيد معقول (reasonable\ assurance)

التقرير العادي = شامل ، عام ، يتضمن رأيا حول القوائم المالية كاملة.

التقرير الخاص = مخصص ، محدود ، يُعد لغرض أو جهة معينة ، وقد لا يتضمن رأيا.

ثانيا : من حيث نوع إبداء الرأي

يمكن تقسيمها إلى أربعة أنواع حسب رأي المراجع وهي :

1- الرأي النظيف (غير متحفظ) : في النظام المحاسبي والرقابي في الجزائر ، يُعتبر الرأي النظيف (Unmodified Opinion أو Opinion sans réserve) من أنواع الآراء التي يصدرها المدقق المالي عند انتهاء عملية تدقيق القوائم المالية ، وهو يدل على أن القوائم المالية :

1. تُعبر بعدل وصدق عن الوضعية المالية للمؤسسة في نهاية الفترة المالية.

2. أُعدت وفقًا للإطار المحاسبي المعتمد في الجزائر ، والذي يتمثل في النظام المحاسبي المالي SCF (Système Comptable Financier) ، المُقتبس من المعايير الدولية (IFRS).

3. لا تحتوي على تحريفات مادية أو أخطاء جوهريّة ، سواء كانت ناجمة عن غش أو عن خطأ.

¹ حسام مصطفى سلامة ، نفس المرجع ، ص 140.

شكل رقم (2): يمثل تقرير المراجع التنظيف

إلى الجهة المناسبة: الفقرة التمهيدية لقد دققنا الميزانية العمومية المرافقة لشركة أ ب ج كما في N / 31 / 12 وبياني الأرباح والخسائر والتدفقات النقدية المتعلقة بها للسنة المنتهية في ذلك التاريخ إن هذه البيانات المالية هي من مسؤولية إدارة الشركة . إن مسؤوليتنا هي إبداء الرأي على هذه البيانات المالية استنادا الى تدقيقنا فقرة النطاق لقد تم تدقيقنا وفقا لمعايير التدقيق المتعارف عليها تتطلب هذه المعايير إن نقوم بتخطيط وتنفيذ التدقيق للحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كانت البيانات المالية خالية من أي خطأ جوهري . ان التدقيق يشمل فحصا ، على أساس اختباري للأدلة المؤيدة للمبالغ والمؤيدة للمبالغ والإفصاحات الواردة في البيانات المالية، كما يشتمل التدقيق على تقييم للأصول المحاسبية المستخدمة وللتقديرات الهامة التي قامت بها الإدارة وتقييم للعرض العام للبيانات المالية . وفي اعتقادنا إن تدقيقنا يوفر أساسا معقولا نستند إليه في إبداء رأينا على تلك البيانات المالية فقرة الرأي برأينا إن البيانات المالية المشار إليها أعلاه تمثل بعدالة ، من كافة النواحي الجوهرية ، المركز المالي لشركة أ ب ج في N / 31 / 12 ونتيجة عملياتها وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقا لمعايير المحاسبة المتعارف عليها
--

2- الرأي المقيّد (المتحفّظ):

يُعرّف (الرأي المقيّد) المعروف بالفرنسية "opinion avec réserve" على أنه رأي يُعبّر به المدقق المالي عن تحفّظ واحد أو أكثر على القوائم المالية عندما يخلص، بعد جمع أدلة كافية ومناسبة، إلى وجود انحرافات أو غموض جوهري في تطبيق القواعد المحاسبية، لكن هذه الانحرافات غير عامة على جميع مكونات القوائم المالية.¹

الإطار القانوني والتنظيمي

- أقرّ في الجزائر نظام محاسبي مالي (SCF) بموجب القانون رقم 11-07 الصادر في 25 نوفمبر 2007، والذي استلهم جزئياً من المعايير الدولية للمحاسبة (IAS/IFRS).²
- حدّد إطار مهنة المدقق المالي في قانون المحاسبة والمراجعة رقم 10-01 الصادر في 29 يونيو 2010، ومع تطبيقاته التنظيمية لاحقاً.

¹ علي طارق محمد، تأثير تحفظ المرجع الخارجي على قرارات مستخدمي القوائم المالية، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2022، ص36.

² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون 10 - 01، "الجريدة الرسمية 2010"

- في 2016-2017 أصدر وزير المالية ثلاث قرارات أساسية (رقم 2 المؤرخ في 4 فبراير 2016، ورقم 150 في 11 أكتوبر 2016، ورقم 23 في 15 مارس 2017) لتبني اثنتي عشرة "معياريًا جزائريًا للتدقيق (Normes Algériennes d'Audit – NAA) مستوحاة مباشرة من معايير التدقيق الدولية. (ISA) ¹

صياغة تقرير المدقق:

- عنوان فقرة الرأي: تكتب "رأي مع تحفظات. (Opinion avec réserve)"
- فقرة الأساس: (Fondement de l'opinion) يوضح فيها المدقق طبيعة التحفظات وكميتها إن أمكن، لبيان أثرها على النتائج والوضع المالي.
- فقرة الرأي: تُفصل أن القوائم المالية، "باستثناء التحفظات المذكورة"، تُظهر صورةً تعكس النتائج والوضع المالي بصدق وفق النظام المحاسبي المعمول به.

الشكل رقم (03) : يمثل تقرير المراجع المقيّد

تقرير المراجع المقيّد (المتحفظ)

باستثناء ما هو وارد في الفقرة التالية فقد تم تدقيقنا وفقا لمعايير التدقيق...

فقرات إيضاحية:

لم نتمكن من الحصول على بيانات مالية مدققة تؤيد استثمار الشركة في شركة زميلة أجنبية مظهرة بمبلغ... كما في 31 / 12 / N أو للحقوق في إرباح تلك الشركة الزميلة والتي وردت ضمن صافي ربح السنة المنتهية بذلك التاريخ بمبلغ... كما هو مبين في إيضاح حول البيانات المالية، كما إن ما لم نتمكن من التحقق من قيمة هذا الاستثمار في الشركة الزميلة الأجنبية أو من الحقوق في أرباحها

باستخدام إجراءات مراجعة أخرى . استبعدت الشركة من الممتلكات والالتزامات الواردة في الميزانية العمومية المرفقة لسنة N بعض التزامات عقود الإيجار أبرمتها الشركة خلال السنة N والتي برأينا يجب إن تتم رسمتها وفقا لمتطلبات معايير المحاسبة المتعارف عليها، وفيما لو تمت رسملة التزامات عقود الإيجار هذه لزادت قيمة الممتلكات بمبلغ... و الالتزامات طويلة الأجل بمبلغ... للسنة المنتهية في ذلك المبلغ.

فقرة الرأي:

باستثناء تأثير تلك التعديلات، إن وجدت، والتي كانت ستعتبر ضرورية فيما لو تمكنا من فحص أدلة حول الاستثمار في الشركة الزميلة الأجنبية وأرباحها، وباستثناء تأثير عدم رسملة بعض التزامات عقود الإيجار، هو مبين في الفقرة السابقة، برأينا إن البيانات المالية المشار إليها أعلاه تمثل بعدالة من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي لشركة X كما في 31 / 12 / N ونتيجة عملياتها وتدقيقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقا لمعايير المحاسبة المتعارف عليها.

¹ قرار رقم 2 المؤرخ في 4 فبراير 2016، والقرار رقم 150 المؤرخ في 11 أكتوبر 2016، والقرار 23 المؤرخ في 15 مارس 2017، القرارات التنظيمية المتعلقة بمهنة التدقيق المالي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.

الرأي السلبي (Adverse Opinion)

الرأي السلبي هو رأي يعبر به المدقق المالي عن أن القوائم المالية لا تعكس بصدق أو لا تقدّم بصورة عادلة المركز المالي أو النتائج بالنسبة للإطار المحاسبي المعمول به. يصدر هذا الرأي عندما يستنتج المدقق، بعد جمع أدلة كافية ومناسبة، أن الانحرافات في القوائم المالية، سواءً بشكل فردي أو مجمّع، جوهرية وشاملة بحيث تؤثر على التقرير ككل اعتمدت الجزائر نظامها المحاسبي المالي (SCF) بموجب القانون رقم 11-07 (25 نوفمبر 2007) وقانون المحاسبة والمراجعة رقم 01-10 (29 يونيو 2010).¹

بموجب قرارات وزير المالية رقم 2 المؤرخ في 4 فبراير 2016، ورقم 150 في 11 أكتوبر 2016، ورقم 23 في 15 مارس 2017، صدر المجلد الأول من "النظم المعيارية للمراجعة (Normes Algériennes d'Audit – NAA) والمستوحى مباشرة من معايير التدقيق الدولية (ISA)؛ وتشمل هذه المعايير معيار NAA 705 الخاص بصياغة الآراء المعدلة في تقرير المدقق.

حالات إصدار الرأي السلبي

يعبر المدقق عن رأي سلبي في حالتين أساسيتين وفقاً ل (ISA705) المطبقة عبر: (NAA 705)

1- وجود انحرافات جوهرية وشاملة في القوائم المالية بحيث لا يمكن تصحيحها دون إحداث تغيير جوهرية في الصورة المالية.

2- لا يتم استخدام هذا النوع من الرأي في حالات القيود على نطاق العمل؛ تلك تؤدي عادةً إلى رأي متحيز أو امتناع عن الرأي وليس إلى رأي سلبي .

صياغة تقرير المدقق عند الرأي السلبي

3- عنوان الرأي: يُكتب بوضوح "رأي سلبي"

4- فقرة الأساس (Basis for Adverse Opinion): تُبين طبيعة الانحرافات وشموليتها والجوانب المتأثرة في القوائم المالية.

الشكل رقم (04): يمثل تقرير المراجع السلبي

تقرير المراجع السلبي

تقرير المراجع السلبي (معاكس)

الفقرة التمهيدية، فقرة النطاق : بدون تعديل فقرة إيضاحية:

قامت الشركة في 01/15 بإصدار سندات بمبلغ... بهدف تمويل مشروع توسيع مصنع الشركة، هذا وتحتوي اتفاقية إصدار السندات على قيود على توزيع الأرباح المستقبلية للمساهمين من الأرباح بعد 31/12/N وبرأينا إنه يجب الإفصاح عن هذه المعلومات وفقاً لمعايير المحاسبة المتعارف عليها.

فقرة الرأي (تقرير متحفظ):

باستثناء حذف المعلومات الواردة في الفقرة السابقة برأينا إن البيانات المالية أو فقرة الرأي (تقرير معارض) نظراً لتأثير الأمر الوارد في الفقرة السابقة، برأينا إن البيانات المشار إليها أعلاه لا تمثل بعدالة، المركز المالي لشركة X كما في 31 / 12 / N أو نتائج أعمالها وتدفعاتها النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً لمعايير المحاسبة المتعارف عليها.

¹ القرارات: رقم 2 (4 فبراير 2016)، رقم 150 (11 أكتوبر 2016)، رقم 23 (15 مارس 2017)، الأنظمة الجزائرية للتدقيق، الجريدة الرسمية الجزائرية، www.joradp.dz.

الامتناع عن إبداء الرأي

الامتناع عن إبداء الرأي (Disclaimer of Opinion) هو رأي يُعبر فيه المدقق المالي عن عدم تمكنه من إصدار أي رأي على القوائم المالية، وذلك عندما يواجه قيودًا شديدة على نطاق العمل أو حالات عدم يقين استثنائية تحول دون حصوله على أدلة تدقيقية كافية ومناسبة، ويخشى أن تكون الآثار المحتملة لهذه القيود أو عدم اليقين جوهرية وشاملة للقوائم بأكملها.

الإطار القانوني والتنظيمي في الجزائر¹

أقرّ النظام المحاسبي المالي (SCF) بموجب القانون رقم 11-07 الصادر في 25 نوفمبر 2007، الذي وضع إطارًا مفاهيميًا ومبادئ محاسبية تكوّن الأساس لإعداد القوائم المالية. نُظِّمَت مهنة الخبرة والمراجعة بموجب القانون رقم 01-10 الصادر في 29 يونيو 2010، الخاص بمهنة الخبير المحاسب واللجنة الوطنية للمحاسبين القانونيين (المراجعين).

صدرت المعايير الجزائرية للتدقيق (NAA) عبر ثلاث قرارات لوزير المالية:

1. القرار رقم 002 المؤرخ في 4 فبراير 2016 (دخول أول أربع NAA حيّز التنفيذ)
 2. القرار رقم 150 المؤرخ في 11 أكتوبر 2016 (إضافة أربع NAA جديدة، منها NAA 700 الخاص بتقرير الرأي)
 3. القرار رقم 23 المؤرخ في 15 مارس 2017 (إضافة أربع NAA أخرى)
- ظروف إصدار الامتناع عن إبداء الرأي ينطوي الامتناع على حالتين رئيسيتين وفقًا لـ ISA 705 المطبقة عبر (NAA 705)

الشكل رقم (05): تقرير المراجع عن امتناع الرأي

تقرير المراجع عن امتناع الرأي:

الفقرة التمهيدية:

لقد تم تعييننا لمراجعة الميزانية العمومية المرفقة لشركة X كما في 31 / 12 / N وبياني الأرباح والخسائر والتدفقات النقدية المتعلقة بها للسنة المنتهية في ذلك التاريخ إن هذه البيانات المالية هي من مسؤولية إدارة الشركة (يتم حذف الجملة الأخيرة المتعلقة بدور مدقق الحسابات).

فقرة النطاق: تحذف بالكامل

فقرة إيضاحية:

لم تقم الشركة بجرد المخزون في سنة N والظاهر في البيانات المالية المرفقة بمبلغ... كما في 31 / 12 / N كذلك فإنه لا توجد أدلة تدعم تكلفة الآلات والممتلكات المشتراة قبل السنة المالية المنتهية في 31 / 12 / N هذا وإن طبيعة سجلات الشركة لا تمكن من تطبيق إجراءات تدقيق أخرى على المخزون أو الآلات والممتلكات.

فقرة حجب الرأي:

حيث إن الشركة لم تقم بجرد المخزون وحيث إننا لم نتمكن من تطبيق إجراءات تدقيق بديلة للتحقق من كميات المخزون وتكلفة الآلات والممتلكات فإن نطاق عملنا لم يكن كافيا لإبداء الرأي حول البيانات المالية ولهذا فإننا لا نبدي الرأي حول عدالة البيانات المالية المرفقة.

¹ القرارات: رقم 2 (4 فبراير 2016)، رقم 11 (11 أكتوبر 2016)، رقم 23 (15 مارس 2017)، الأنظمة الجزائرية للتدقيق، الجريدة الرسمية الجزائرية، www.joradp.dz.

خلاصة الفصل:

في الختام، يتجلى دور المدقق المالي كركيزة أساسية في تعزيز كفاءة وفعالية المؤسسات، حيث يتخطى كونه مجرد جهة رقابية تتأكد من مطابقة القوائم المالية للمعايير المحاسبية، ليصبح شريكاً استراتيجياً يدعم صنع القرار ويحفّز التطوير المستمر. من خلال فحص نظم الرقابة الداخلية، وكشف مواطن الضعف، وتقديم توصيات واضحة وقابلة للتنفيذ، يساهم المدقق المالي في ضبط مسارات العمليات وتقليل المخاطر التشغيلية والمالية. كما يعزز مصداقية المعلومات المالية، ما يبني ثقة أصحاب المصلحة—المساهمين، والمستثمرين، والدائنين ويُفضي إلى خفض تكلفة التمويل وتحسين سمعة المؤسسة في الأسواق. فضلاً عن ذلك، يدعم المدقق المالي تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة، ويعزز ثقافة الشفافية والمسؤولية داخل المنظمة²، مما يقود إلى استدامة الأداء ورفع مستوى التنافسية. في ضوء ما سبق، يبقى المدقق المالي حجر زاوية في رحلة المؤسسة نحو التميز، حيث يساهم بفعالية في تحويل التحديات إلى فرص نمو وتطور مستدام.

الفصل الثاني: دراسة حالة دور المدقق المالي في تحسين أداء

-مؤسسة - مستغانم

الفصل الثاني: دراسة حالة دور المدقق المالي في تحسين أداء –مؤسسة- مستغانم

المبحث الأول: ماهية المؤسسة (البريد والمواصلات ولاية مستغانم)

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول المؤسسة

المطلب الثاني: أهداف ووظائف المؤسسة.

المطلب الثالث: مكانة المدقق الداخلي داخل المؤسسة.

المبحث الثاني: المهام المالية للمدقق المالي في قطاع البريد والمواصلات السلوكية واللاسلكية وفقا لتوجيهات

المديرية العامة.

المطلب الأول: تحليل مهام المدقق المالي واجراءات تنفيذها في الاطار المؤسسي.

المطلب الثاني: المنهجية المعتمدة في ممارسة الرقابة المالية من قبل المدقق المالي.

المطلب الثالث: تحليل نتائج الدراسة

تمهيد

بعد الدراسة النظرية لدور المدقق المالي في تدقيق حسابات المؤسسات الاقتصادية تعتبر الرقابة على الحسابات من أهم المهام التي يقوم بها ، لذلك سنحاول تجسيد ذلك من خلال إجراء تريض عند مكتب المدقق المالي من أجل معرفة أهم الإجراءات والخطوات التي يتبعها في عملية رقابة على الحسابات وفحص القوائم المالية وقد قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: تقديم عام للمؤسسة

المبحث الثاني: المهام المالية للمدقق المالي حسب المديرية العامة للميزانية "وزارة المالية"

المبحث الأول: تقديم عام للمؤسسة

المطلب الأول : نشأة المديرية

تم إنشاء المديرية الولائية للبريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال (PTIC) وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 233 / 03 المؤرخ في 23 ربيع الثاني 1424 الموافق ل 24 يونيو 2003 و هذا بعد الانقسام الإداري الذي فصل هيكل المديرية عن مؤسستين مستقلتين ماليا " بريد الجزائر و اتصالات الجزائر"، أما تسمية المديرية الولائية الحالية قد تغيرت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 181 - 20 المؤرخ في 6 يوليو 2020 إلى المديرية الولائية للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية PTT ، و المتعارف عليها سابقا البريد « اتصالات الجزائر » و « بريد الجزائر » تعد هذه المديرية همزة وصل بين المؤسستين والمواصلات (PTT) أي قبل انقسام المديرية إلى مؤسستين ، مكلفة بتتبع المشاريع والعمل الخاص لكل مؤسسة، وتتواجد على مستوى كل ولاية من ولايات الوطن وتخضع للصاية المركزية (وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية)¹

المطلب الثاني : مهام المديرية الولائية للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية.

مهام المديرية:

- السهر على تطبيق التشريع والتنظيم المتعلقين بالبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية وتكنولوجيات الإعلام والاتصال.
- التأكد من السير العادي لشبكات البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية مع مراعاة شروط دوامها واستمراريتها وأمنها وكذا احترام المقاييس المقررة في هذا المجال.
- تقديم الخدمة العامة للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية وفق ترتيبات قانونية وتنظيمية.
- التأدية الحسنة للخدمة العمومية وتنسيق استعمالات تكنولوجيات الإعلام والاتصال وكذا تطوير الإدارة الإلكترونية.
- قيام أعوانها المؤهلين قانونا بإجراء المراقبة والتفتيش وفق القوانين والتنظيمات المعمول بها في هذا المجال.
- تحديد المناطق الغير الموصولة أو ضعيفة الوصل بشبكات البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية وإبداء الرأي في برامج بناء واقتناء مكاتب بريدية وهياكل المواصلات السلكية واللاسلكية جديدة بهدف ضمان أحسن تغطية على إقليم الولاية.
- القيام بدراسات السوق في إطار تطوير شبكات البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية معلومات مقدمة من طرف المؤسسة.
- المشاركة في إعداد المخططات والدراسات وتنفيذ برامج التنمية المسجلة.
- إجراء تدريبات تجريبية من طرف متعاملي القطاع على نشر مخطط النجدة وتنفيذ المخططات الاستعجالية والأمنية المكيفة مع المخاطر الكبرى.
- السهر على قواعد الاستفادة من الاتفاقات المرتبطة ببسط شبكة المواصلات السلكية واللاسلكية.
- التنسيق مع السلطات المختصة لاستعمال شبكات المواصلات السلكية واللاسلكية والإعلام والاتصال لأغراض الدفاع الوطني.

¹ وثائق داخلية لمكتب المدقق المالي.

• جمع المعطيات الإحصائية حول البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال وتحليلها لاسيما لدى المصالح الخارجية التابعة للقطاعات الأخرى و متعاملي البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية وموفري خدمات الانترنت و متعاملي الخدمات المستعملة للتقنيات السمعية البصرية.

• معالجة الشكاوى الموجهة إليها بالتنسيق مع المسؤولين المحليين المتعاملين .

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمديرية الولائية للبريد و المواصلات السلكية واللاسلكية ومصالحه
- الهيكل التنظيمي للمديرية :

تقوم المديرية الولائية للبريد و المواصلات السلكية واللاسلكية على عدة مصالح حيث تنقسم كل مصلحة على مكاتب ، يقوم كل مكتب بمهامه الم كلف بها و ذلك للسير الحسن للمؤسسة وعليه سنتطرق إلى المخطط الهيكلي التنظيمي للمديرية.¹

أ- مصلحة الإدارة والوسائل (المصلحة المعنية بالدراسة الميدانية)

مكتب المستخدمين والشؤون القانونية : هو مكتب يتابع المسار المهني للموظفين منذ تعيينهم إلى غاية إحالتهم على التقاعد ومن أبرز مهامه:

✓ إعداد المخطط السنوي للموارد البشرية : وهو عبارة عن نموذج صادر عن مصالح الوظيفة العمومية ويتم ملؤه من قبل الإدارات العمومية ويحتوي على الجداول من 1 إلى 7 ، يتم فيه إدراج المناصب المالية والشاغرة وتحديد كيفية استغلال المناصب الشاغرة إما عن طريق فتح مسابقة على أساس الاختبار أو على أساس الشهادة (توظيف خارجي)، أو استغلال المناصب الشاغرة في الترقية إما على أساس الشهادة أو على أساس الاختبار أو على أساس التأهيل المهني.

✓ كذلك يتم إدراج في المخطط السنوي العقوبات التأديبية إن وجدت مع ضرورة ذكر مدة صلاحية اللجنة المتساوية الأعضاء ولجنة الطعن، واللجنة الاستشارية المتساوية الأعضاء للأعوان المتعاقدين.

ب مكتب الميزانية والوسائل العامة : يهتم هذا المكتب بالمحاسبة من حيث:

- رواتب الموظفين ومنحة المردودية و استدراك مخلفات الترقية في الدرجة والرتبة واستخراج كشف الراتب.

- يقوم بإعداد سندات الطلبية وتسديد الفواتير وشراء اللوازم وعمليات الجرد والإحصاء لممتلكات الإدارة.

- متابعة الرواتب والفواتير مع المراقب المالي من أجل التأشير عليها ، ثم متابعتها مع مراقب الخزينة trésor حوصلة عن الحركات التي تمت خلال 05 سنوات الأخيرة بالمديرية .

- يبلغ عدد الموظفين المرسمين بالمديرية 19 موظف بما فيهم المدير الولائي من بينهم 10 نساء.

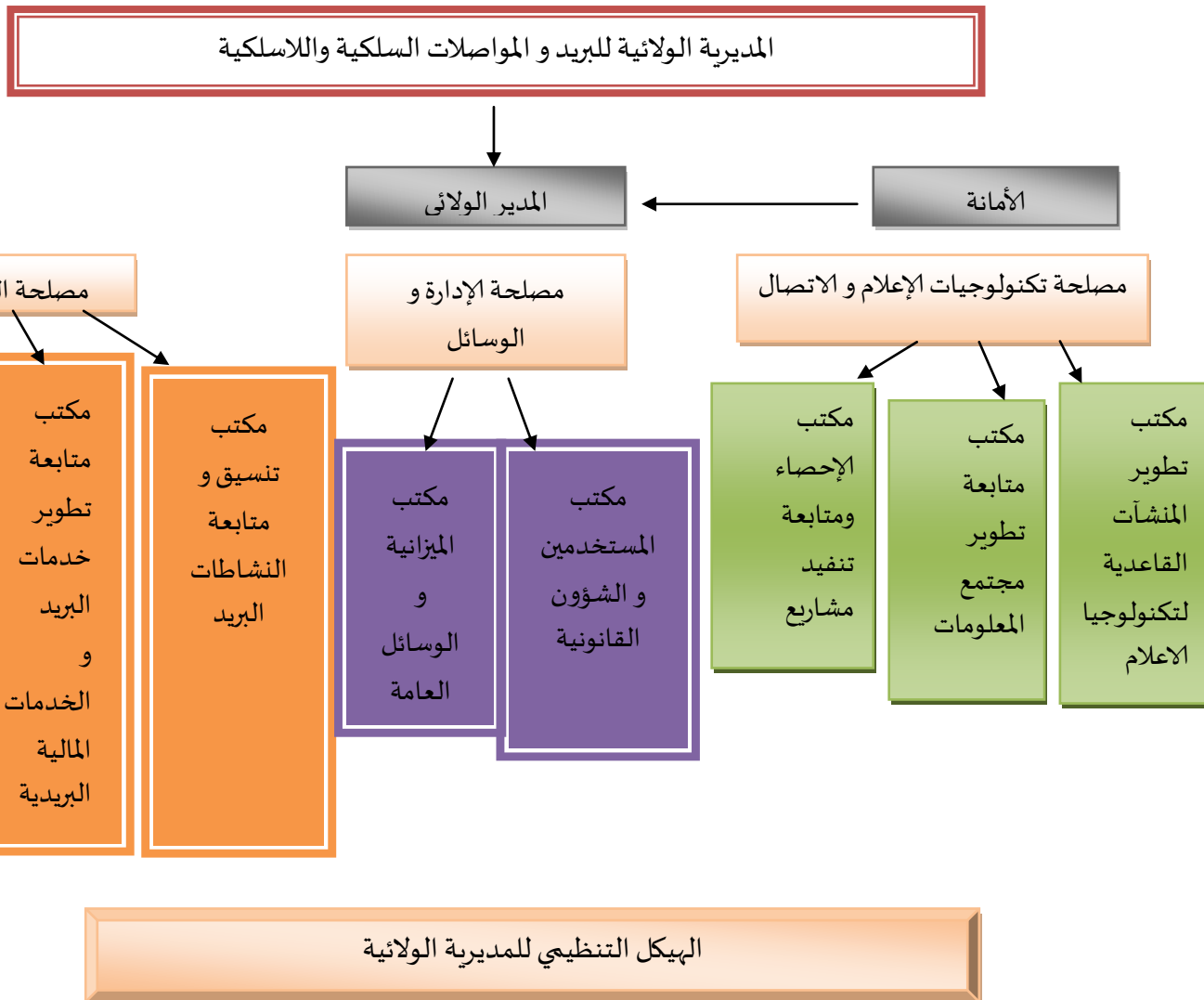
- يبلغ عدد المتعاقدين بالتوقيت الكامل عقد غير محدد المدة 8 (ساعات) أربع موظفين في رتبة عون وقاية مستوى أول.

- يبلغ عدد المتعاقدين بالتوقيت الجزئي عقد غير محدد المدة 5 (ساعات) موظفة واحدة رتبها عامل مهني مستوى أول، تم تحويلها بموجب قرار وزاري مشترك في 2022 ، إلى 8 ساعات.

¹ وثائق داخلية لمكتب المدقق المالي.

- في الخمس سنوات الأخيرة تم ترقية الموظفين الآتية رتبهم:
- موظف رتبة مهندس دولة في الإعلام الآلي إلى رتبة مهندس رئيسي في الإعلام الآلي (مصلحة تكنولوجيا الإعلام والاتصال).
 - موظفة رتبة مهندس دولة لتكنولوجيا الإعلام والاتصال إلى رتبة مهندس رئيسي لتكنولوجيا الإعلام والاتصال (مصلحة تكنولوجيا الإعلام والاتصال).
 - موظفة من رتبة عون إدارة إلى رتبة ملحق رئيسي للإدارة (مكتب المستخدمين)
 - 03 -موظفين من رتبة متصرف محلل إلى رتبة متصرف رئيسي (مكتب المستخدمين ومصلحة البريد)
 - موظفة من رتبة مهندس دولة في الإعلام الآلي إلى رتبة مهندس رئيسي في الإعلام الآلي (مصلحة البريد).
 - موظفة من رتبة متصرف إلى رتبة متصرف محلل (مكتب الميزانية)
 - موظف من رتبة عامل مهني مستوى أول بالتوقيت الجزئي إلى رتبة عون وقاية مستوى أول.
 - موظفة من رتبة عامل مهني مستوى أول بالتوقيت الجزئي إلى رتبة عامل مهني مستوى أول بالتوقيت الكامل.
 - إدماج موظفة من عقود ما قبل التشغيل إلى رتبة متصرف.

الشكل رقم (06) : الهيكل التنظيمي لمديرية البريد والمواصلات السلوكية ولاسلوكية



المبحث الثاني : المهام المالية للمدقق المالي حسب المديرية العامة للميزانية "وزارة المالية"

المطلب الأول : المهام الرقابية للمدقق المالي:

1- المهام الرقابية:

* مراقبة مدى احترام القوانين والتشريعات المالية

* فحص العمليات المالية للتأكد من مشروعيتها ومطابقتها للمخصصات المعتمدة.

* التحقق من مدى التزام المؤسسات بالإجراءات المحاسبية والإدارية.

2- منهجية ممارسة الرقابة للمدقق المالي:

تلعب الرقابة المالية دوراً أساسياً في الحفاظ على المال العام وضمان نزاهة العمليات المالية ومن أبرز هذه المؤسسات مؤسسة بريد الجزائر وقطاع المواصلات السلكية واللاسلكية. وفي هذا الإطار، يبرز دور المدقق المالي كعنصر رئيسي في ممارسة الرقابة، حيث يتولى مهمة التحقق من مدى التزام المؤسسة بالقوانين واللوائح المالية والتنظيمية، ويقوم بتحليل العمليات المالية واكتشاف أية اختلالات محتملة. تعتمد منهجية المدقق المالي على مجموعة من المراحل المتسلسلة تشمل التخطيط، تحليل المخاطر، تنفيذ اختبارات رقابية، ثم إعداد التقارير والتوصيات اللازمة، وتهدف هذه المنهجية إلى تعزيز الرقابة الداخلية، منع التلاعب أو سوء التسيير، وتحقيق فعالية الأداء المالي داخل قطاع البريد والمواصلات، باعتباره من القطاعات الحيوية المرتبطة مباشرة بالخدمة العمومية والمواطن.

وتكتسي الدراسة التطبيقية أهمية بالغة في هذا السياق، إذ تسمح بفهم كيفية تطبيق منهجية الرقابة على أرض الواقع، وتبرز التحديات والممارسات الفعلية التي يواجهها المدقق المالي، خاصة عند التعرض لاختلالات مالية ناتجة عن ضعف الرقابة الداخلية، كما هو الحال في بعض مكاتب بريد الجزائر.

و تتمثل في :

منهجية التخطيط للرقابة

التخطيط للرقابة هو عملية تحديد نطاق الرقابة والغرض منها، وتحديد الأهداف المالية للشركة والمتطلبات القانونية والتنظيمية.

منهجية جمع البيانات المالية

جمع البيانات المالية هو عملية جمع البيانات المالية اللازمة للرقابة، بما في ذلك الحسابات المالية والتقارير المالية.

منهجية تحليل البيانات المالية

تحليل البيانات المالية هو عملية تحليل البيانات المالية لتحديد أي أخطاء أو مخالفات، وتقييم الأداء المالي للشركة.

منهجية تقييم الرقابة الداخلية

تقييم الرقابة الداخلية هو عملية تقييم فعالية الرقابة الداخلية في الشركة.

منهجية إجراء التدقيق المالي

إجراء التدقيق المالي هو عملية إجراء تدقيق مالي شامل للشركة.

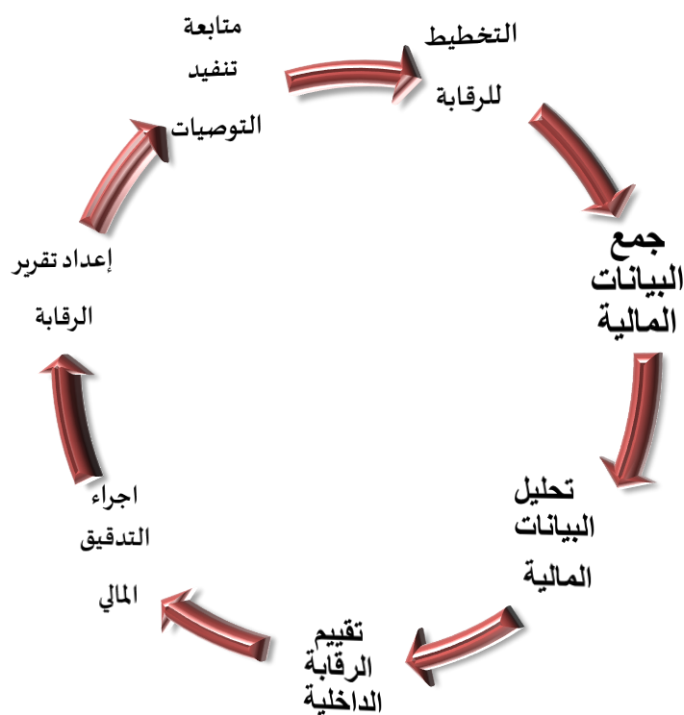
منهجية إعداد تقرير الرقابة

إعداد تقرير الرقابة هو عملية إعداد تقرير يتضمن النتائج والملاحظات والتوصيات.

منهجية متابعة تنفيذ التوصيات

متابعة تنفيذ التوصيات هي عملية متابعة تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الرقابة.

المصدر: وثيقة مقمة من المؤسسة



الشكل رقم (07) : مخطط منهجية ممارسة الرقابة المالية

2- منهجية ممارسة الرقابة المالية من طرف المدقق المالي في مؤسسة بريد الجزائر

أولاً: الخلفية العامة للمؤسسة .

المؤسسة : بريد الجزائر (Algérie Poste)

النشاط الأساسي: تقديم خدمات بريدية ومالية (تحويلات، حسابات جارية، دفع الفواتير، بطاقات الدفع الإلكتروني).
الهيكل الرقابي الداخلي: يعتمد على لجان رقابة، نظام محاسبي داخلي (IBP)، وإجراءات تشغيل معيارية SOPS.

ثانياً: منهجية الرقابة المعتمدة من طرف المدقق المالي:

1. التخطيط لعملية الرقابة

- دراسة النظام المالي والإداري للبريد الجهوي.
- تقييم البيئة الرقابية ومخاطر الغش أو الفساد.
- إعداد برنامج رقابي يشمل فحص العمليات النقدية، التحويلات، نظام تسجيل المعاملات، وفصل المهام.

2. تنفيذ الاختبارات الرقابية

- سحب عينات عشوائية من المعاملات اليومية بالحسابات الجارية.
- مراجعة سجلات تحويل الأموال اليدوية والإلكترونية.
- مقارنة بين أرصدة النظام المحاسبي ومحتوى الصندوق.
- إجراء مقابلات مع الأعوان الماليين وموظفي الخزينة.

ثالثاً: حالة اختلال مالي مكتشفة.

1. الوصف

خلال مراجعة مكتب بريد ولائي، تم تسجيل فرق قدره 4,2 مليون دينار بين أرصدة التحصيل اليومية وسجلات النظام الآلي خلال 3 أشهر.

2. طبيعة الاختلال

- تم التلاعب بالتحويلات البريدية بين الحسابات الجارية.
- تسجيل عمليات "تحصيل دون إثبات إيصالات" في بعض أيام العمل.
- وجود موظف واحد مسؤول عن الإيداع، التوثيق، والتحقق، ما يخالف مبدأ فصل المهام.

رابعاً: تحليل أسباب الضعف الرقابي.

العنصر	التقييم
نظام الرقابة الداخلية	ضعيف من حيث تطبيق الإجراءات المكتوبة
فصل المهام	غير مطبق فعلياً مما سهل التلاعب
التدقيق الدوري	غير منتظم ولم يتم اكتشاف الفجوة إلا بعد فحص سنوي
إشراف الإدارة	محدود مع غياب تقارير يومية موقعة من أكثر من طرف

جدول رقم (02): يمثل تحليل أسباب الضعف الرقابي

خامساً: الإجراءات التصحيحية الموصى بها

1. تعزيز مبدأ الفصل بين المهام: يجب ألا يجمع موظف واحد بين مسؤوليات التحصيل والتوثيق.
2. اعتماد نظام إشراف يومي ومراقبة فجائية.
3. تحسين نظام المعلومات المحاسبي ليمنع التلاعب اليدوي بالبيانات.
4. برمجة دورات تكوينية في الرقابة المالية والتدقيق للموظفين.
5. إبلاغ الجهات القضائية ومتابعة قانونية للموظف المتسبب في الاختلال.

سادساً: استناد إلى المعايير المهنية.

المعيار الدولي للتدقيق ISA 315: "تحديد وتقييم مخاطر التحريف الجوهرية".

المعيار الجزائري NAA 240: "مسؤولية المدقق في ما يتعلق بالغش عند التدقيق في القوائم المالية".

المطلب الثاني : الرقابة المالية للبريد والمواصلات السلوكية واللاسلكية - مستغانم- من وجهة نظر المدقق المالي

تُعتبر الرقابة المالية في قطاع البريد والمواصلات السلوكية واللاسلكية ضرورة ملحة لضمان الحوكمة الرشيدة، الشفافية، والاستعمال الأمثل للموارد العمومية، ومن وجهة نظر المدقق المالي، تمثل هذه الرقابة آلية منهجية تهدف إلى التحقق من مدى احترام القوانين والتشريعات المنظمة للنشاط، رصد الانحرافات، وتقديم توصيات لتصحيح المسار. يرى المدقق المالي أن خصوصية هذا القطاع تكمن في طبيعته المزدوجة، حيث يجمع بين تقديم خدمات بريدية تقليدية وخدمات مالية واتصالية حديثة، ما يفرض تحديات إضافية تتعلق بتعدد مصادر الإيرادات، كثرة المعاملات النقدية، واستخدام أنظمة معلومات متقدمة من هذا المنطلق، يركز المدقق على تقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية، مدى فصل المهام، سلامة المعالجة الإلكترونية للبيانات، وحماية الأصول. كما يعتبر وجود اختلالات مالية أو

تجاوزات في التسيير بمثابة مؤشرات خطر تستوجب التدخل الفوري من خلال تدقيق معمق، بهدف إعادة الانضباط وتحقيق الثقة في المؤسسة لدى المواطن والسلطات الرقابية العليا.

أولاً : تقديم القوائم المالية للمؤسسة

يركز هذا الفحص بشكل رئيسي على مراقبة مدى انتظام حسابات الشركة عن السنة المالية 2022 التحقق من مصداقية المعلومات المتعلقة بالوضعية المالية والحسابات الواردة بالوثائق المقرر إرسالها إلى الجمعية العامة العادية لفحص حسابات الشركة عن السنة المالية 2022 ، مجموع الميزانية البالغة 748 (183 803 دج) بريح صافي قدره (4 181 601 دج).

ويتم مراقبة جميع وثائق المؤسسة وعلى وجه الخصوص:

- مجموع الميزانية
- ملاحق الميزانية العمومية
- الرصيد العام بعد الجرد.
- قوائم جرد الاستثمارات والأسهم
- حالة الرواتب المدفوعة للأشخاص الأعلى أجراً.

ثانياً: الفحص المالي للمؤسسة من منظور رقابي وتقييمي للمدقق المالي.

1- رأي وتقييم المدقق:

من المفروض أن يتصرف المدقق الداخلي كخبير يراعي في تعامله مع الآخرين تلك الخاصية البشرية فيذكر في تقريره ملاحظات عن الأعمال الناجحة والمبتكرة ويذكر إلى جانبها أسماء الأشخاص الذين قاموا بها وبالمعايير الدولية للتدقيق الداخلي تطلب منه ابداء الرأي بالإجمالي عن النشاط حيثما كان ذلك مناسباً، وفضلاً عن ذلك يتطلب الشكر والثناء من المدقق على الجهة الخاضعة للتدقيق ، وفي مجال التدقيق الداخلي فإن المدققين يتعاملون دائماً مع صور ذهنية وعاطفية بحثة، لذلك يجب عليهم أن يدركوا رغبة كل إنسان يتعاملون معه في التعبير عن أفكاره الخاصة ورغبته في الشعور بأنه قادر على القيام بعمله وأنه حر في اتخاذ قراراته.

2- تدقيق عناصر الأصول خلال السنوات (2023-2024)

يقوم المدقق الداخلي بفحص عناصر الميزانية بدءاً بالأصول ثم الخصوم

1-2- جانب الأصول : من خلال الجدول التالي يمكن القيام بالتحليل الأفقي لجانب الأصول لميزانية البريد والمواصلات

لولاية مستغانم خلال سنتي 2023 و2024. كما يلي:

- الصيغة العامة لحساب الميزانية المالية للأصول:

$$\text{الميزانية المالية للأصول} = \text{الأصول الغير جارية} + \text{الأصول الجارية}$$

الجدول (03): ميزانية المالية المفصلة لأصول مؤسسة البريد والمواصلات لسنة (2023-2024)

جانب الأصول غير الجارية الوحدة : (دج)

الأصول	إجمالي	2023/12/31	2024/12/31
أصول غير جارية			
تثبيات غير مادية	390300.00	80000	80000
تثبيات عينية			
أراضي	307362672.00	0	0
مباني	199097604.84	24437200	24437 200
تثبيات عينية أخرى	393605756.81	86391926	86 391 926
تثبيات جاري انجازها	2409422.46	0	0

210000	693485	1734176.13	تثبيات مالية
			قروض وأصول مالية أخرى غير
			جارية
124702611	124219126	1731815.47	ضرائب مؤجلة على الأصل
2357417.37	2398217.37	906331747.71	مجموع الأصول الغير جارية
			أصول جارية
0	0	99961011.79	الزبائن
0	0	18484440.68	المدينون الآخرين
0	40130552	3677038.28	حسابات دائنة أخرى
96301521	84088573	28656133.06	واستخدامات مماثلة للخرينة
96301521	12421912.5	150778623.81	مجموع الأصول الجارية
3320432.58	36404086.2	1057110371.5	مجموع الأصول

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على وثائق المؤسسة البريد والمواصلات

التعليق:

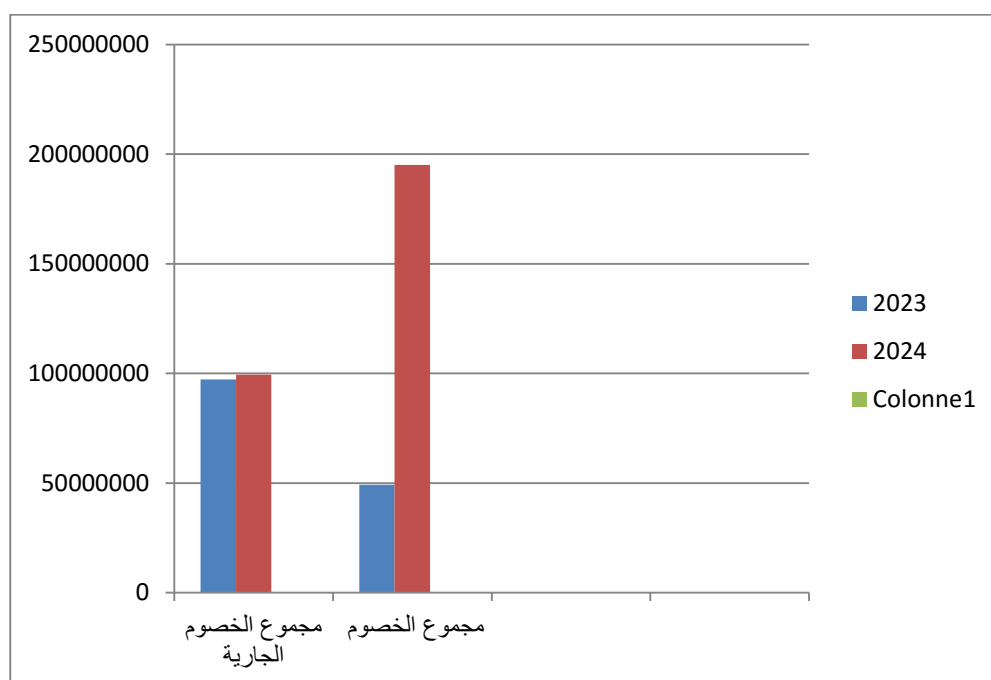
من خلال النتائج المتواصل إليها من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن إجمالي الأصول الثابتة تغيرت و هي في حالة ارتفاع مستمر وخاصة في السنة الأخيرة قسمت إلى قسمين:

تحليل الأصول الغير جارية: ان زيادة في اجمالي الأصول الغير جارية من سنة 2023 إلى 2024 كانت طفيفة (من 2398219.37 إلى 2357417.37) مما قد يشير إلى ثبات في استثمارات المؤسسة في البنية التحتية أو ربما بدء عملية استهلاك للأصول.

تمثل النسبة الأكبر من الأصول الغير جارية، وهو متوقع في مؤسسة تعامد على بنى تحتية واسعة مثل البريد، وسجل بذلك استقرارا ملحوظا، ما بدل على عدم وجود استثمارات كبيرة جديدة أو تسيل للأصول في هذا الجانب.

تحليل الأصول الجارية: نجد زيادة كبيرة في الأصول الجارية من (1242191.26 في 2023 إلى 963015.21 في سنة 2024)، فتوضح لنا انخفاضا ملحوظا في السيولة أو المخزون، ما قد يعكس استثمارة للأموال السائلة في مشاريع طويلة الأجل، أو انخفاض في مبيعات الإيرادات مما أثر على الأصول المتداولة.

الشكل رقم (08): يمثل الميزانية المالية للأصول الجارية والأصول الغير جارية لسنة (2023-2024)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على النتائج

2-2 - جانب الخصوم : من خلال الجدول التالي يمكن القيام بالتحليل الأفقي لجانب الخصوم لميزانية البريد والمواصلات لولاية مستغانم خلال سنتي 2023 و2024. كما يلي:

- الصيغة العامة لحساب الميزانية:

الميزانية = رأس المال الاجتماعي + رأس المال غير مستعمل
فيه + الاحتياطات + نتيجة السنوات السابقة + نتيجة
الدورة

الجدول رقم (04) الميزانية المالية المفصلة لخصوم مؤسسة البريد والمواصلات لسنة (2023-2024)

الوحدة: (دج)

جانب رأس المال

2024/12/31	2023/12/31	الخصوم
		رؤوس الأموال الخاصة
24100000 .00	23500000.00	- رأس مال تم إصداره.
0.00	0.00	- رأس مال غير مستعان به
82 920 000	82 920 000	- احتياطات
2 199 577	0.00	- رؤوس أموال خاصة أخرى
37458000 .00	36955000 .00	- صافي الدخل
62409195.77	61284200.00	المجموع
		الخصوم الغير جارية
321328151.08	321328151.08	- قروض ديون مالية
0.00	0.00	- ضرائب مؤجلة ومرصده لها
20338397.68	21125494.70	- مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا
332666458.76	333463645.78	مجموع الخصوم الغير جارية

الخصوم الجارية		
- موردون وحسابات ملحقة	20600674.93	25404588.48
- ضرائب	771200.00	419381.00
- ديون أخرى	75881867.60	73549041.82
مجموع الخصوم الجارية	97253742.54	993643381.30
مجموع الخصوم	492001592.32	195048665.84

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على وثائق المؤسسة البريد والمواصلات

التعليق:

بناء على النتائج التي تظهر في الجدول نلاحظ أن مجموع عناصر الخصوم الثابتة تغيرت من سنة (2023 إلى سنة 2024) فمن جانب رأس المال والخصوم كالتالي:

أولاً: الخصوم طويلة الأجل (رأس المال والمصادر الثابتة).

1- رؤوس الأموال الخاصة: ارتفعت من (2350000.00 دج سنة 2023 إلى 24100000.00 دج سنة 2024)، فهذه الزيادة تعكس دعماً لرأس المال أو إعادة استثمار للأرباح، مما يشير إلى نمو داخلي لمؤسسة البريد والمواصلات.

2- الأموال الغير مستغلة به / احتياطات: بقيت ثابتة عند (829200.00 دج) في كلا السنتين.

3- رؤوس الأموال خاصة أخرى: ظهرت قيمة 21995.77 دج سنة 2024، بينما لم نسجل أي قيمة في 2023، ما قد يشير إلى إضافة مصدر تمويلي جديد أو تعديل في التصنيف المحاسبي.

4- مجموع الخصوم طويلة الأجل ارتفع من (61284200.00 دج إلى 62409195.77 دج)، أي بزيادة قدرها حوالي (112.5 مليون دج)، مما يشير إلى تحسين مالي طفيف واستقرار في رأس المال.

ثانيا: الخصوم غير الجارية (ديون طويلة الأجل).

- ظلت في مستويات قريبة جدا (في سنة 2023 قدرا بـ 3334636457.78 دج، وفي سنة 2024 قدرت أيضا بـ 3326664586.76 دج)، هذا يدل على استقرار في التزامات المؤسسة طويلة الأجل دون زيادات ملحوظة في الديون.

ثالثا: الخصوم الجارية (القصيرة الأجل)

- ارتفعت من (97253742.54 دج في سنة 2023 إلى 9937301.13 دج في سنة 2024)، فنلاحظ بهذا ارتفاع طفيف في الديون والحسابات الجارية والضرائب، وقد يعكس هذا ارتفاعا في النشاط التشغيلي أو زيادة في الالتزامات قصيرة الأجل.
- رابعا: اجمالي الخصوم.

- ظهرت نتيجة اجمالي الخصوم في 2023 قدرت بـ 492001592.32 دج، وفي سنة 2024 قدرت أيضا بـ 49504865.84 دج)، مما يعني زيادة كلية قدرها حوال (30.5 مليون دج) في الالتزامات، وهي زيادة طفيفة ومسيطر عليها.
- مؤسسة البريد والمواصلات تظهر استقرارا ماليا عاما مع زيادات طفيفة في رأس المال وصافي الدخل وثبات في الالتزامات طويلة الأجل وتحسن في رأس المال الخاص، فلا توجد مؤشرات خطيرة على ارتفاع الديون، فيلاحظ بذلك اعتمادا أكبر على التمويل الذاتي مقارنة بالديون.

2-3 - رأس مال العامل:

يعرف رأس مال العامل بأنه الفرق بين الأصول المتداولة (أي مجموع الأصول التي يمكن تحويلها إلى سيولة بسرعة وفي فترة زمنية لا تتعدى السنة) وبين الخصوم المتداولة (الالتزامات التي تستحق الدفع خلال فترة لا تتعدى السنة)، ويتم حسابه كما يلي:

رأس المال العامل = الأصول الثابتة + الأصول المتداولة -

الخصوم المتداولة

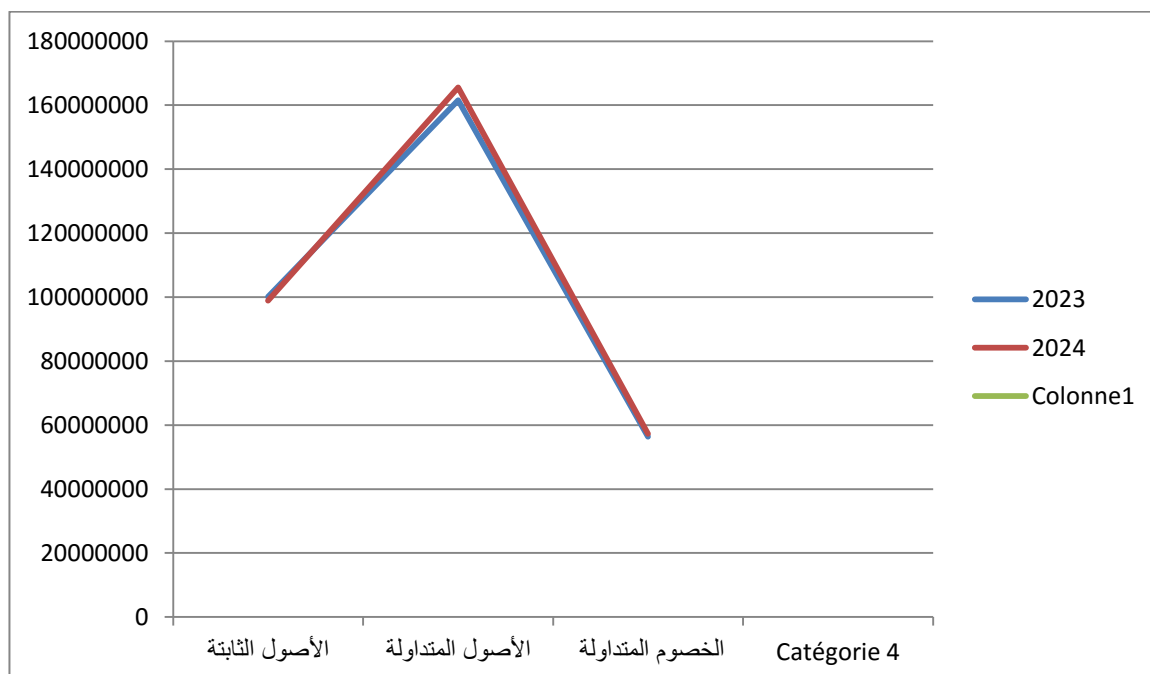
إن الجدول التالي: يوضح نتائج حسابنا لرأس المال العامل لمؤسسة البريد والمواصلات للفترة (2023- 2024)

جدول رقم (05): حساب رأس مال العامل الوحدة: (دج)

البيان	2023/12/31	2024/12/31
الاموال الدائمة	205235000	207168000
الأصول الثابتة	100050000,00	98924000,00
رأس المال العامل	105185000	108244000
الأصول المتداولة	161530000,00	165516000,00
الخصوم المتداولة	56345000,00	57272000,00
رأس مال العامل	105185000 دج	108244000 دج

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على وثائق المؤسسة البريد والمواصلات

الشكل رقم (09): يمثل نتائج رأس المال العامل لسنة (2023- 2024)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على النتائج

التعليق:

- بناءً على النتائج التي تظهر في الجدول نلاحظ أن هناك تحسن كبير في رأس مال العامل سنة (2024)، فارتفع رأس المال العامل من (158220.00 دج سنة 2023 إلى 1082440.00 دج سنة 2024)، وهذا يشير إلى تحسن ملحوظ في الوضع المالي القصير الأجل للمؤسسة.
- زيادة طفيفة في الأصول المتداولة ارتفعت من (2053220.00 دج سنة 2023 إلى 2071680.00 دج في سنة 2024، أي بزيادة طفيفة قدرها حوال 1%.
- هناك انخفاض كبير في الخصوم المتداولة، فانخفضت من (18950000.00 دج إلى 989240.00 دج، أي بنسبة تفوق 47%، فهذا الانخفاض هو السبب الرئيسي في التحسن الكبير في رأس مال العامل، ويعكس قدرة المؤسسة على تقليص التزاماتها قصيرة الأجل.
- ان الدلالة على تحسن السيولة فهو رأسمال العامل الايجابي وارتفاعه بهذا الشكل بشير إلى تحسن في السيولة والقدرة على تغطية الالتزامات الجارية، مما يعزز الثقة في ملائمة مؤسسة البريد والمواصلات.
- يظهر التحليل أن مؤسسة البريد والمواصلات بولاية مستغانم قد حسنت من هيكلها المالي على المدى القصير خلال سنة 2024 مقارنة بسنة 2023، وذلك أساساً من خلال تخفيض الخصوم المتداولة، وهذا قد يكون نتيجة تحصيل مستحقات أو تسديد ديون أو إعادة تنظيم مالي فعال.

المطلب الثالث: عرض نتائج الدراسة.

1- عرض النتائج:

من خلال دراستنا لموضوع دور المدقق المالي في تحسين أداء المؤسسة دراسة حالة مؤسسة البريد والمواصلات لولاية مستغانم"، توصلنا إلى النتائج التالية:

1- ان دور المدقق المالي في الرقابة والشفافية، أظهرت النتائج أنه يستهم بشكل كبير في الكشف عن الأخطاء والانحرافات المحاسبية

2- هناك تحسن ملحوظ في مستوى الشفافية بعد تنفيذ التوصيات التي يقدمها المدققون.

3- وجود نظام تدقيق داخلي فعال يؤدي إلى تقليص التلاعب المالي وتحسين مصداقية التقارير المالية.

4- أوضحت النتائج أن المعلومات التي يقدمها المدقق المالي تستخدم في دعم قرارات الادارة، خاصة في مجالات ترشيد النفقات وتحسين الربحية.

5- هناك توافق بين الادارة والمدققين في الاعتماد نتائج التدقيق كمرجعية مهمة في وضع السياسات المالية.

6- تحسين الكفاءة التشغيلية ساعدت تقارير المدققين في كشف نقاط الضعف في العمليات والجراءات الادارية.

7- تم تعديل بعض الاجراءات بفضل توصيات التدقيق مما ساهم في رفع مستوى الكفاءة وتخفيض التكاليف.

2- التحديات التي تواجه وظيفة المدقق المالي:

- * قلة الموارد البشرية المؤهلة في مجال التدقيق داخل المؤسسة.
- * ضعف استقلالية المدقق المالي الداخلي أحيانا نتيجة التدخلات الادارية.
- * عدم تنفيذ بعض التوصيات لأسباب تنظيمية أو مالية.

3- إقتراحات الدراسة:

- تعزيز استقلالية المدقق المالي لضمان موضوعية النتائج.
- تدريب مستمر للمدققين لمواكبة التغيرات البيئة المالية التشريعية.
- تبني نظام رقابي متكامل يجمع بين التدقيق الداخلي والخارجي.
- ضرورة تفعيل نتائج التدقيق من خلال آليات تنفيذ واضحة وملزمة.

خلاصة الفصل:

من خلال الفصل التطبيقي تأكدنا لما توصلنا إليه في الإطار النظري للإجابة على إشكالية البحث المطروحة مسبقاً، فإن اختيار مؤسسة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية لولاية مستغانم كدراسة حالة من خلال الدراسة الميدانية بمكتب المدقق المالي تمكنا من التعرف على أهم الإجراءات التي يتبعها المدقق في طريقة تقييمه لنظام الرقابة المالية للمؤسسة ، وتبين لنا من خلال نتائج الدراسة أن للمدقق المالي دوراً محورياً في تحسين أداء مؤسسة بريد ومواصلات ولاية مستغانم، من خلال المساهمة في تعزيز الرقابة، وتحسين اتخاذ القرار وتطوير الكفاءة التشغيلية، إلا أن هذا الدور يتطلب بيئة مؤسسية داعمة واستقلالية واضحة.

الخاتمة

من دراستنا الميدانية التي تناولت دور المدقق المالي في تحسين أداء المديرية الولائية للبريد والمواصلات السلوكية واللاسلكية لولاية مستغانم، تبين أن وظيفة التدقيق المالي لا تقتصر فقط على كشف الأخطاء والانحرافات، بل تتعداها لتصبح أداة فعالة في ترشيد النفقات، وتعزيز الشفافية، وتوجيه القرارات الإدارية نحو تحقيق الأهداف بكفاءة.

لقد أظهرت النتائج أن وجود نظام رقابي داخلي فعال مدعوم بتقارير دورية من قبل المدقق المالي، ساهم في تقليل مظاهر الهدر المالي وتحسين مستوى الالتزام بالمعايير المالية والتنظيمية، كما أبانت الدراسة عن وعي متزايد لدى مسيري المؤسسة بأهمية التدقيق المالي كشريك في اتخاذ القرار، وليس مجرد جهة رقابية. فمن نتائج اختبار فرضيات الدراسة نجد:

- ✓ تم إثبات الفرضية الأولى حيث لوحظ أن تحسين التدفق المالي أدى إلى تحسين واضح في مؤشرات الأداء.
 - ✓ كما أثبت في الفرضية الثانية أن غياب خطط مالية دقيقة سبب في تعطل بعض الأنشطة.
 - ✓ وجود علاقة إيجابية بين فعالية التدقيق المالي وتحسين الأداء المؤسسي.
 - ✓ المدقق المالي يساهم في تحسين جودة القرارات المالية والإدارية.
 - ✓ نقص بعض الموارد والكوادر المتخصصة يؤثر على فعالية عملية التدقيق.
 - ✓ ضعف التنسيق أحيانا بين المدقق المالي والادارات التنفيذية يحذ من فاعلية التوصيات المقدمة.
- إن الدور الاستراتيجي الذي يلعبه المدقق المالي يجب أن ينظر إليه كعنصر دعم للتنمية والتحسين المستمر داخل المؤسسة، خاصة في ظل التحديات المالية والإدارية المتزايدة، وعليه فإن دعم هذا الدور وتفعيله يغد من الركائز الأساسية لبلوغ أهداف الأداء المتميز في المؤسسات العمومية.

وأخيرا نسأل الله أن دراستنا " لدور المدقق المالي في تحسين أداء المؤسسة دراسة ميدانية المديرية الولائية للبريد والمواصلات السلوكية و اللاسللكية لولاية مستغانم " أن يكون نافعا ومفيدا وأن يعفو عنا عما وقعنا فيه والله المستعان.

قائمة المراجع

قائمة المصادر المراجع:

- 1- خبراء بيميك، المناهج التدريبية المتكاملة (الرقابة المالية والتدقيق الداخلي)، مركز الخبرات المهنية للإدارة السلسلة، منهج المهارات المالية المحاسبية، د ط، 2006.
- 2- القضاة أمين عبد الله، الرقابة والتدقيق المالي، دار المريخ للنشر، عمان، الأردن، ط 1، 2015.
- 3- هوام جمعة، د. حمودة وفاء، تنظيم مهنة المحاسبة في الجزائر، دار الجزائرية، الجزائر، 2003، د ط.
- 4- نزيه حماد، التدقيق والرقابة المالية في المؤسسات العامة والخاصة، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، ط 2، 2019.
- 5- لطفي علي شعباني، وسام زرقواد، ممارسة المحاسبة الابداعية في الجزائر في ظل قوانين وأخلاقيات المهنة، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، د ط، 2018.
- 6- غسان فالج المطارنة، تدقيق الحسابات المعاصرة (الناحية النظرية)، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، ط 1، 2006.
- 7- أحمد حلمي جمعة، المدخل الى التدقيق والتأكيد وفقا للمعايير الدولية للتدقيق، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر و التوزيع ، الأردن.
- 8- خالد أمين عبد الله ، علم تدقيق الحسابات ، دار وائل للنشر و التوزيع ، الأردن ، الطبعة الرابعة ، 2007 .
- 9- عبد الرحمان محمد ابراهيم، مبادئ التدقيق، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر ، الطبعة 3، 2018.
- 10- عدنان الطرشة، الرقابة المالية والمحاسبية في المؤسسات العامة، دار الفكر، لبنان، بيروت، ط 2، 2010.
- 11- عطية عاطف، الرقابة المالية والمراجعة الداخلية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن عمان، ط 1، 2014 .
- 12- البرقاوي حلمي عبد القادر، التدقيق والرقابة الداخلية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، ط 2، 2014.
- 13- صالح محمد، التدقيق الداخلي ودوره في رفع تنافسية المؤسسة، الطبعة الأولى، مركز البحث وتطوير الموارد البرية، عمان، 2016.

2- رسائل وأطاريح:

- 1- حسام مصطفى سلامة، تحليل مضمون تقارير المراجعة وفق المعايير الدولية للتدقيق، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، 2020.
- 2- دعاء عبد الله النمر، أثر تقارير المدقق الخارجي في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية، أطروحة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، 2021.
- 3- زكية بن زروق، دور التدقيق القائم على مخاطر الأعمال في دعم مصداقية تقارير المدقق الخارجي، أطروحة دكتوراه تخصص تدقيق محاسبي، باتنة الجزائر، 2016/2017.
- 4- سارة محمد الرشيد، أنواع الرقابة المالية وأثرها في تحسين الأداء المالي في المؤسسات العامة، أطروحة ماجستير، جامعة الملك سعود، كلية إدارة الأعمال، 2021.
- 5- عزوز ميلود، دور المراجعة الداخلية في تقييم أداء نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير و العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية، جامعة سكيكدة، 2007.
- 6- علي طارق محمد، تأثير تحفظ المرجع الخارجي على قرارات مستخدمي القوائم المالية، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2022.
- 7- محمد حسن خليل، دور التدقيق المالي في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، أطروحة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية التجارة، 2020.
- 8- هدى بصاشي، ملتقي وطني حول المحاسبة والتدقيق كدعامة لتحسين الاستثمار بالمؤسسات الجزائرية، مداخلة حول مساهمة التدقيق الداخلي كآلية مساعدة في تفعيل حوكمة الشركات، يحي فارس المدية، 2017/11/30.

3- المواقع والمجلات:

- 1- بن لدغم محمد، سعيداني محمد، نمشة ياسين، دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في المؤسسة، مجلة المؤشر للدراسات الاقتصادية.

2- حسنية ساعد بخوش، دور خصائص لجان التدقيق في الحد من ممارسات المحاسبة الابداعية، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 8 الجزائر ، 2021.

3- زكرياء عبدي ، نبيل حمادي ، مدى مساهمة التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي بالمؤسسات الجزائرية ، مجلة الواحات للبحوث و الدراسات ، المجلد 13 ، العدد 1 ، 2020.

4- شخي سلمة، رياض مريم، التدقيق الداخلي كأداة لتحسين جودة القوائم المالية في المؤسسات الاقتصادية ، مجلة البحوث في العلوم المالية ، المجلد 06، العدد 01، 2021.

5- عمر شريفي، التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة بين مسؤولية المدقق والإدارة، أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، المجلد 1، العدد 19، الجزائر.

6- القرارات: رقم 2 (4 فبراير 2016)، رقم 150 (11 أكتوبر 2016)، رقم 23 (15 مارس 2017)، الأنظمة الجزائرية للتدقيق، الجريدة الرسمية الجزائرية، www.joradp.dz.

7- محمد الصالح فروم، دور التدقيق الداخلي في تفعيل حوكمة المؤسسات العمومية الاقتصادية لولاية سكيكدة، مجلة أرصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية، مجلد 2، العدد 2، الجزائر، 2019.

8- يزيد صالح، عبد الله مايو، واقع تطبيق معايير التدقيق الداخلي في الشركات الجزائرية، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 09، الجزائر 2016.

4- القوانين والتشريعات:

1- القانون التجاري، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مطبوعات بيرتي، 2007، الجزائر.

2- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون 10 - 01، "الجريدة الرسمية 2010"

3- القرارات: رقم 2 (4 فبراير 2016)، رقم 150 (11 أكتوبر 2016)، رقم 23 (15 مارس 2017)، الأنظمة الجزائرية للتدقيق، الجريدة الرسمية الجزائرية، www.joradp.dz.

4- المادة 22، القانون رقم 10 - 01 المؤرخ في 29 جويلية 2010، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 42.

5- المادة 26 من القانون 10 - 01 وأكدت عليه المادة 715 من القانون التجاري بالنسبة للشركات المساهمة.

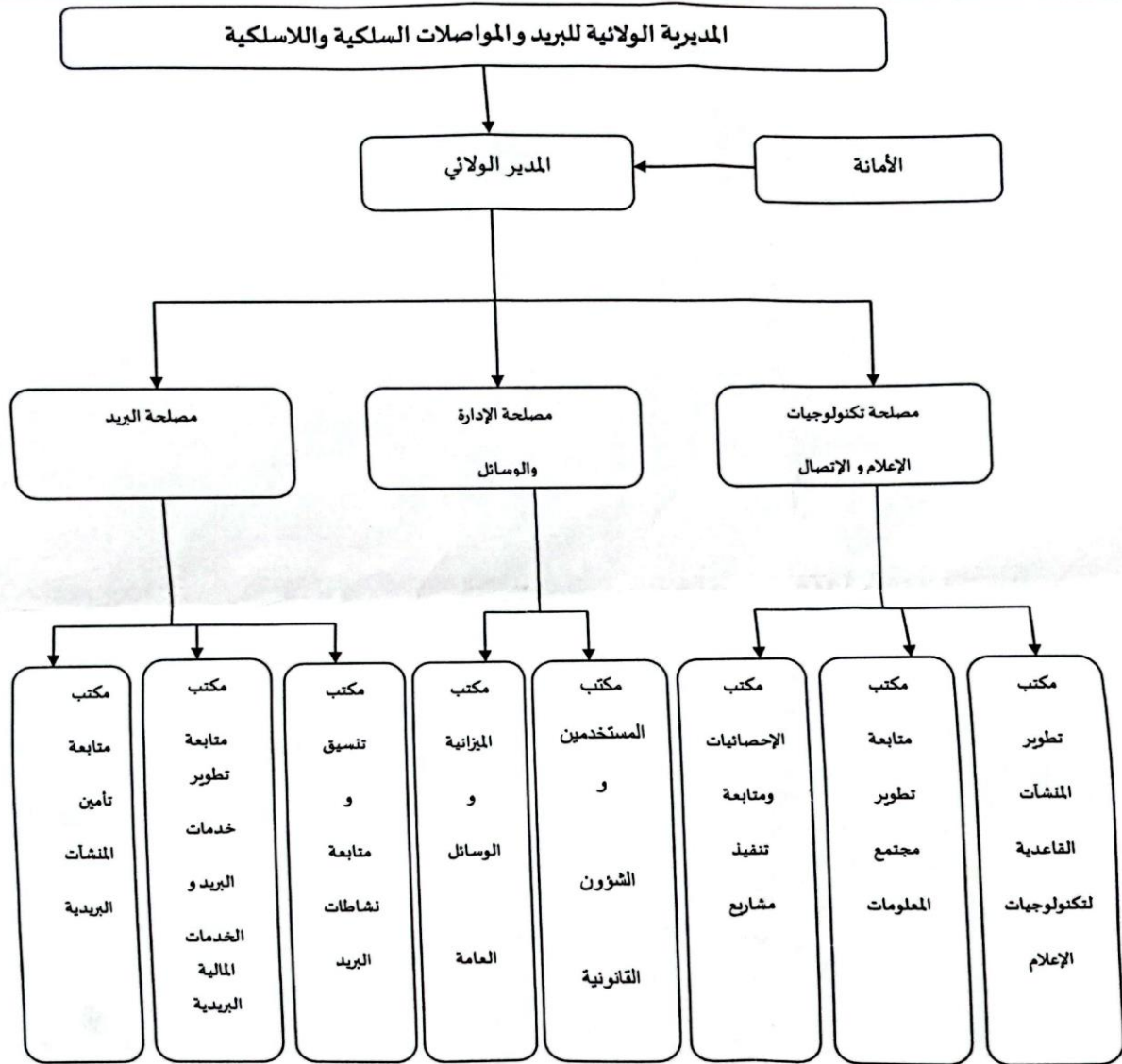
6- قرار رقم 2 المؤرخ في 4 فبراير 2016، والقرار رقم 150 المؤرخ في 11 أكتوبر 2016، والقرار 23 المؤرخ في 15

مارس 2017، القرارات التنظيمية المتعلقة بمهنة التدقيق المالي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.

7- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية, القانون 10 - 01, "الجريدة الرسمية 2010 "

الملاحق

الملحق رقم (01):



المصدر: وثائق خاصة بالمؤسسة.

الملحق رقم (02):

الجدول (03): ميزانية المالية المفصلة لأصول مؤسسة البريد والمواصلات لسنة (2024-2023)
جانب الأصول غير الجارية
الوحدة : (دج)

الأصول	إجمالي	2023/12/31	2024/12/31
أصول غير جارية			
تثبيتات غير مادية	390300.00	80000	80000
تثبيتات عينية			
أراضي	307362672.00	0	0
مباني	199097604.84	24437200	24437 200
تثبيتات عينية أخرى	393605756.81	86391926	86 391 926
تثبيتات جاري انجازها	2409422.46	0	0
تثبيتات مالية			
قروض وأصول مالية أخرى غير جارية	1734176.13	693485	210000
ضرائب مؤجلة على الأصل	1731815.47	124219126	124702611
مجموع الأصول الغير جارية	906331747.71	2398217.37	2357417.37
أصول جارية			
الزبائن	99961011.79	0	0
المدينون الآخرين	18484440.68	0	0
حسابات دائنة أخرى	3677038.28	40130552	0
واستخدامات مماثلة للخزينة	28656133.06	84088573	96301521
مجموع الأصول الجارية	150778623.81	12421912.5	96301521
مجموع الأصول	1057110371.5	36404086.2	3320432.58

الملحق رقم (03):

الجدول رقم (04) الميزانية المالية المفصلة لخصوم مؤسسة البريد والمواصلات لسنة (2023-2024)

الوحدة: (دج) جانب رأس المال

2024/12/31	2023/12/31	الخصوم
24100000.00	23500000.00	رؤوس الأموال الخاصة
0.00	0.00	- رأس مال تم اصداره.
82 920 000	82 920 000	- رأس مال غير مستعان به
2 199 577	0.00	- احتياطات
37458000.00	36955000.00	- رؤوس أموال خاصة أخرى
		- صافي الدخل
62409195.77	61284200.00	المجموع
321328151.08	321328151.08	الخصوم الغير جارية
0.00	0.00	- قروض ديون مالية
20338397.68	21125494.70	- ضرائب مؤجلة ومرصده لها
		- مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا
332666458.76	333463645.78	مجموع الخصوم الغير جارية
25404588.48	20600674.93	الخصوم الجارية
419381.00	771200.00	- موردون وحسابات ملحقه
73549041.82	75881867.60	- ضرائب
		- ديون أخرى
	97253742.54	مجموع الخصوم الجارية
195048665.84	492001592.32	مجموع الخصوم

الملحق رقم (04):

إن الجدول التالي: يوضح نتائج حسابنا لرأس المال العامل لمؤسسة البريد والمواصلات للفترة (2023- 2024)

جدول رقم (05): حساب رأس مال العامل
الوحدة: (دج)

2024/12/31	2023/12/31	البيان
207168000	205235000	الاموال الدائمة
98924000,00	100050000,00	الأصول الثابتة
108244000	105185000	رأس المال العامل
165516000,00	161530000,00	الأصول المتداولة
57272000,00	56345000,00	الخصوم المتداولة
108244000 دج	105185000 دج	رأس مال العامل